دولة رئيس المجلس :

دكتور مصطفى لا خلاف على هذا الأمر لكن هناك أيضاً هناك لجان سابقة مؤقتة ولها مهام ولم تذكرها ، فلا نستطيع أن نعامل جزء من اللجان بطريقة وجزء بطريقة أخرى . الأفضل أن نعاملها كلها بنفس الطريقة ونبحث في الأمر في المرة القادمة .

السيد الأمين العام :

٥ . تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس :

ترفع الجلسة الى الغد الساعة الثانية عشرة لكي نناقش الرد على خطاب العرش وجدول الأعمال وشكراً لكم .

أمين عام مجلس الأمة	رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي	**طاهر المصري**



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة

من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الثاني عشر

المنعقدة في ١٤ /جمادى الآخره/١٤١٤ هجري الموافق ٢٨/ ١١/ ١٩٩٣ ميلادية

العدد (٣) الجلد (٣١)

ـ جدول الاعمال ـ

صفحة

* عينت صباح يوم الاحد الموافق ٥/ ١٢/ ١٩٩٣.

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الثانية عشرة) من ظهر يوم (الأحد) الموافق ٢٨/١١/١٩٩٣ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثالثة) من الدورة (العادية الاولى) برئاسة (دوله طاهر المصري) وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي) .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة :

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : سعادة الدكتور همام سعيد، سعادة الدكتور احمد الكوفحي، سعادة السيد عبدالرحيم العكور.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

معالي السيد جمال الخريشا، سعادة السيد بسام حدادين.

وحضر من الحكومة :

١ - دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع .

٢ - معالي الدكتور معن ابو نوار : وزير الاعلام .

٣ - معالي الدكتور جواد العناني : وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٤ - معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٥ - معالي السيد راتب الوزني : وزير العدل

٦ - معالي الدكتور زياد فريز : وزير التخطيط .

٧ - معالي الدكتور بسام الساكت : وزير الصناعة والتجارة .

٨ - معالي الدكتور محمود السمره : وزير الثقافة .

٩ - معالي السيد احمد العقايلة : وزير دولة .

١٠ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١١ - معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١٢ - معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

١٣ - معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

١٤ - معالي المهندس خلف الهواري : وزير الاشغال العامة والاسكان .

١٥ - معالي السيد سلمان الطراونه : وزير النقل .

١٦ - معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التموين .

١٧ - معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل .

١٨ - معالي السيد طلال سطعان الحسن : وزير الدولة للشؤون الخارجية .

١٩ - معالي الدكتور مروان كمال : وزير الزراعة .

٢٠ - معالي الدكتور عبد الرحيم ملحس : وزير الصحة .

٢١ - معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية .

٢٢ - معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم والتعليم العالي .

٢٣ - معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والاثار .

وحضر من الامانة العامة :

الدكتور حسين ابو عرابي، السيد علي الحسبان، السيد محمد الرديني، السيد حمد الغرير .

- افتتاح الجلسة -

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني واعلن بدء الجلسة

زملائي الكرام : اريد ان ابدي الملاحظات التالية لعلمكم فقط وسوف يصلكم اعلان بذلك سوف ندعوا لاجتماع اللجان الدائمة يوم الثلاثاء الساعة العاشرة صباحاً، لكي ننتخب الرئيس والمقرر، اللجان الاربعة الدائمة، وسوف ندعوا إلى اجتماع لجان الطعون يوم الثلاثاء ايضاً ولكن الساعة الثانية عشرة ظهراً. سيصل برقية لكن اريد ان اعلمكم بذلك مسبقاً، يوم الثلاثاء الساعة العاشرة صباحاً ولجان الطعون ايضاً يوم الثلاثاء الساعة الثانية عشرة ظهراً.

هناك ايضاً تقرر ان يتم الرد على خطاب العرش بالتوجه إلى الديوان الملكي يوم الاثنين غداً وسنتحرك من هنا الساعة الثانية عشرة إلا ربع لكي نتشرف بمقابلة جلالة الملك لتسليم وقراءة الرد. فهذه هي الملاحظات التي اريد ان ابديها، نبدأ الآن اذا تكرمتوا بجدول الاعمال، السيد عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة : أنا اعتقد ما دام زملائنا يأتون من مناطق بعيدة غداً، لماذا لايكون اجتماع اللجان الدائمة غداً الساعة العاشرة؟! ونوفر يوماً على زملائنا.

دولة رئيس المجلس : اقتراح جيد اخ عبدالرؤوف لكن نحن عشر لجان، ست لجان للطعون وست لجان للدائمة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة : اعتقد ان ساعة تكفي للجان الدائمة وساعة تكفي للجان الطعون لاختيار الرئيس والمقرر.

دولة رئيس المجلس : انا خائف نحشرهم بوقت لانه باتصور هيك، لان في هذا الاسبوع ياالخوان لابد من التواجد في عمان باستمرار لاغراض كثيرة. الاخ طلال.

السيد طلال عبيدات : ارجو دولة الرئيس ان يطرح للتصويت .

دولة رئيس المجلس : ماذا التصويت ؟

السيد طلال عبيدات : الذي ابداه الزميل عبدالرؤوف الروابدة.

دولة رئيس المجلس : لاتحتاج إلى تصويت، نتفق هذه ليست قرار يعني هذه توافق معلش، اذا المجلس الكريم يرى من المناسب يوم الاثنين صباحاً غداً صباحاً كان به ليست مشكلة، موافقون

الجميع : موافقون؟

دولة رئيس المجلس : ماشي الحال وهو كذلك، اذاً الساعة العاشرة صباحاً، وهو كذلك.

السيد الامين العام : يوجد عشر لجان مع بعض.

دولة رئيس المجلس : لا ليس مع بعض، نقسمهم على قسمين السيد الامين العام.

السيد الامين العام : شكراً دولة الرئيس.

جدول اعمال الجلسة الثالثة لمجلس النواب الثاني عشر.

١ ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوته؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٢ ـ الاجازات والاعتذارات :

١ ـ طلب معذرة مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد.

٢ ـ طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور احمد الكوفحي.

٣ ـ طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد عبدالرحيم العكور.

دولة رئيس المجلس : هل يوافق الجميع على اعتذارات السادة النواب؟

الجميع : موافقون.

السيد الامين العام :

٣ ـ يضاف إلى الجدول مايلي :

* كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم ١١٠٨٤ تاريخ ١٩٩٣/١١/٢٥ والمتضمن اعتبار خطاب العرش السامي الذي القاه جلالة الملك المعظم لدى تفضله بافتتاح الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الثاني عشر بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٣ البيان الوزاري للحكومة والذي تطلب الثقة على أساسه.

وهو ينص على مايلي.

دولة رئيس مجلس النواب

ان الفقرة (٣) من المادة (٥٤) من الدستور تنص على انه (يترتب على كل وزارة تؤلف، ان تتقدم ببيانها الوزاري إلى مجلس النواب خلال شهر واحد من تاريخ تأليفها اذا كان المجلس منعقداً، وان تطلب الثقة على ذلك البيان، واذا كان المجلس غير منعقد او منحلاً فيعتبر خطاب العرش بياناً وزارياً لاغراض هذه المادة).

واستناداً الى احكام هذه الفقرة، وبدلالة قرار المجلس العالي لتفسير الدستور رقم (٣) لسنة ١٩٩١، المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣٧٩٠) تاريخ ١٩٩١/١٢/١ فاني ارجو اعتبار خطاب العرش السامي الذي القاه جلالة الملك المعظم لدى تفضله بافتتاح الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الثاني عشر بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٣ البيان الوزاري للحكومة والذي تطلب الثقة من مجلسكم الموقر على اساسه، وذلك لاغراض المادة (٥٤) المشار اليها من الدستور.

واقبلوا فائق الاحترام،

رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذا تكرمتوا نبدأ بالبند الاول وهو مناقشة قرار لجنة الرد، السيد عبدالكريم.

السيد عبدالكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس. لا اعرف لماذا تلي البند التالي على جدول الاعمال عادة بعد ان ننتهي من البند الاول ننتقل إلى البند الثاني، لنا كلام في البند الاخر الملحق الذي تلاه عطوفة الامين العام لا اعرف لماذا تلي قبل ان ننهي البند الاول.

دولة رئيس المجلس : نبدأ بالبند الاول مناقشة الرد ثم البند الثاني يناقش عندما ننتهي من الرد. تفضل السيد المقرر

الدكتور ابراهيم الكيلاني : مقرر لجنة الرد على خطاب العرش.

لجنة الرد على خطاب العرش السامي.

قرار رقم «١»

اجتمعت لجنة الرد على خطاب العرش السامي لمجلس النواب بنصابها القانوني، وقررت انتخاب السادة:

١ ـ سماحة الشيخ عبدالباقي جمو / رئيساً لها.

٢ ـ سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني / مقرراً لها.

وبعد ذلك عقدت اللجنة اجتماعين بتاريخ ٢٤، ١٩٩٣/١١/٢٥، حضر جانباً منها دولة رئيس مجلس النواب السيد طاهر المصري وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء :

المهندس سمير حباشنة، المهندس عبدالهادي المجالي، محمد داودية، الدكتور محمد ابو عليم، الدكتور محمد احمد الحاج، الدكتور عوض خليفات، الدكتور بسام العموش، الدكتور عبدالمجيد العزام.

وبعد الاطلاع على خطاب العرش السامي والتداول فيه، قامت اللجنة بتكليف بعض أعضاء اللجنة السادة :

ـ الشيخ عبدالباقي جمو / رئيس اللجنة.

ـ سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني / مقرر اللجنة.

ـ المهندس سمير الحباشنه.

ـ السيد محمد داودية.

ـ الدكتور بسام العموش.

ـ الدكتور عبدالمجيد العزام.

وذلك لدراسة الاقتراحات والاوراق المقدمة من السادة اعضاء اللجنة حول الرد على خطاب العرش السامي، والعمل على صياغتها وتنسيقها وعرضها على اللجنة مجتمعة، فناقشتها اللجنة تفصيلياً وأقرت الصياغة النهائية المرفقة.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

امين عام مجلس الامة : صالح الزعبي

«لجنة الرد على خطاب العرش السامي».

«رد مجلس النواب على خطاب العرش السامي»

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم

حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

فيسعد مجلس النواب الثاني عشر أن يتقدم الى جلالتكم بالشكر والتقدير والعرفان على تفضلكم بافتتاح دورته العادية الاولى والقاء خطاب العرش السامي المتضمن بياناً شاملاً للانجازات والجهود المبذولة والخطوط العامة لسياسة الحكومة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

يا صاحب الجلالة،،

ان مجلس النواب الذي يتشرف بان يرفع إلى جلالتكم رده على خطاب العرش السامي، ليدعو الله العلي القدير ان يمتعكم بموفور الصحة وتمام العافية لمواصلة مسيرة العطاء والخير في هذا البلد الطيب وان يمكنكم من مواصلة حمل المسؤوليات الجسام التي بذلتم زهرة شبابكم في حملها بكل شجاعة وريادة وابداع.

يا صاحب الجلالة،،

واننا نؤمن معكم ان وحدة الصف واجتماع الكلمة وتماسك الجبهة الداخلية تعين على التكافل والتعاون وتحمي وتصون وحدتنا الوطنية ومنجزاتنا في ظل تراثنا وعقيدتنا ومسيرتنا الديمقراطية الشورية.

واننا ونحن نرفع إلى مقامكم السامي أسمى آيات الشكر والامتنان على تهنئتكم لنواب الشعب ليعتبرون هذه المكرمة الملكية وسام شرف وتكريم وتكليفا ساميا يطوق أعناقهم بعهد لجلالتكم ولشعبكم الوفي الذي أوصله إلى هذا الموقع المسؤول على حفظ الامانة وتأدية الرسالة بكل جد واجتهاد، وكما يعتبرون اهتمامكم ورعايتكم للحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، وتركيزكم على تجذير التعددية السياسية الملتزمة بالدستور والميثاق الوطني وتأكيدكم على ترجمة هذه الاهتمامات إلى استقرار في العمل السياسي الاردني خطوة مباركة ولبنة أولى - في صرح الديمقراطية التي بدأنا ممارستها في جو تسوده الحرية والعدالة، وتحكمه وشائج الاخوة بين ابناء الشعب الواحد، يستمد قوته من عقيدته السمحة ودستوره وميثاقه الوطني، ودعوة جلالتكم لبناء الدولة الاردنية العصرية المنيعة على أساس العدل والحق والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً، آخذين بعين الاعتبار معضلة البطالة والفقر التي تصيب قطاعات واسعة من الشعب، وهي المعضلة التي تأتي في طليعة التحديات الداخلية التي تهدد أمن مجتمعنا واستقراره.

وفي هذا السياق، فاننا نعتقد بضرورة التوجه لرفع السوية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية للمناطق الاقل رعاية.

تجسيداً لتأكيد جلالتكم على أهمية تجاوز البيروقراطية والمحسوبية والفردية وهي لاشك أمراض تؤثر سلبياً على اداء الدولة وتعيق من تقدمها مما يتطلب الاحتكام إلى الاسس الموضوعية في اختيار قيادات الجهاز الاداري وتجديد حيوية الدولة من خلال رفدها بالطاقات الكفؤة والمبدعة، وفسح المجال لها لتأخذ مكانها الطبيعي لاحداث التقدم على الصعد كافة.

يا صاحب الجلالة،،

ان مجلسنا ليقدر تقديرا عاليا حرص جلالتكم الدائم والمستمر ورعايتكم الموصولة لطليعة أبناء الوطن - منتسبي القوات المسلحة الاردنية واجهزة الامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني حصن الامة وعيونها المبصرة الساهرة، مما أثمر أمنا وطنياً واستقراراً فريدين، صانا حرية الوطن والمواطن وكرامته الانسانية، وجعل من المملكة واحة أمن واستقرار متميزة، في عالم يعاني من ويلات الاضطراب والصراع. كما نسجل فخرنا واعتزازنا بمساهمات قواتنا المسلحة الانسانية في قوات حفظ السلام الدولية.

وان مجلس النواب وهو يقدر تحمل الاردن المسؤولية التاريخية في الدفاع عن ارض الوطن وتحرير المقدسات، ليشيد بتوجيه جلالتكم لدعم قواتنا المسلحة وتوسيع قاعدة التدريب العسكري واعداد الشعب عسكرياً واقتصادياً وتوجيهياً وتعليمياً ليكون قادراً على الدفاع عن ارض الوطن، اذ ان بناء الوطن يكون ببناء المواطن الصالح، الامر الذي يقتضي تفعيل فلسفة التربية والتعليم القائمة على الايمان بالله والقيم العليا للامة العربية، لتشمل مؤسسات التوجيه الاعلامي جميعها حتى لايقع الانفصام بين ما يتلقاه ابناؤنا من مؤسسات التوجيه المختلفة، لتنطلق هذه المؤسسات جميعاً من عقيدة الامة وفلسفة التربية والتعليم فيها.

يا صاحب الجلالة،،

واننا اذ نشيد بجهاد الهاشميين في المحافظة على القدس وفلسطين منذ أن اختارها الله تعالى مسرى لرسول الله صلى الله عليه وسلم جدكم العربي الهاشمي، وقبلة أولى للمسلمين، ومسجداً ثالثاً تشد إليه الرحال مع الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

لنكبر توجيه جلالتكم في خطابكم السامي: «اننا لن نفرط او نسلم بمسؤوليتنا الدينية والتاريخية في القدس الشريف. لنؤكد ثوابتنا الايمانية والتاريخية ان القدس وفلسطين جزء من ديننا وعقيدتنا نحافظ عليها ولانفرط فيها.

وان محافظتنا على القدس منذ الفتح العمري الاسلامي كانت محافظة حضارية حفظنا فيها لاهل الاديان الاخرى اماكن عبادتهم وحريتهم في أداء عبادتهم وكانت القدس في ظل الاسلام أرض السلام والعدل والرحمة التي تقوم عليها حضارتنا العربية الاسلامية.

هكذا من الأصل

اننا نثمن عالياً جهود جلالتكم في دعوتكم المتواصلة للسلام العادل والشامل الذي لن يتحقق إلا حين تعود الارض العربية الفلسطينية الطهور لاصحابها.

وان مجلس النواب يحيي انتفاضة الشعب الفلسطيني التي قامت في وجه الظلم والاحتلال تعبيراً صريحاً جريئاً ينبع من ضمير الامة وعقيدتها.

يا صاحب الجلالة،،

ان العلاقات العربية وتحسينها وتطويرها نحو الافضل لهو امر حتمي مصيري لا بد منه، يجب ان يعمل له القادة والشعوب وبخاصة في هذه الظروف العصيبة التي لا مكان فيها للضعفاء، مما يقتضي العمل لبناء الدولة العربية الواحدة والولايات العربية المتحدة، كرد على ما أدت اليه التجزئة من مهانة ووهن.

وان مجلسنا وهو يثمن مسعاكم المبارك لتحقيق التضامن العربي ومواقف بلدنا المبدئية بقيادتكم من مختلف قضايا امتنا، ليبارك مبادرتكم الى تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، بما يكفل تحقيق اكبر قدر من التعاون والتنسيق والتكامل بين الدول العربية الشقيقة لتفادي ما آلت اليه حال الامة من وهن وهوان، ولتستعيد الامة مكانتها التي تليق برسالتها العظيمة وبتاريخها المجيد.

وفي هذا السياق فاننا نؤكد مع جلالتكم على ضرورة اعادة اللحمة والتواصل إلى الخطاب العقائدي العروبي الاسلامي الموحد الذي جزأته التطبيقات السياسية خلال القرن الحالي، ليكون هذا الخطاب هو المرجعية الفكرية التي توحد منطلقاتنا وسبل تحقيقها، وليكون المقصد الذي تنشىء عليه اجيالنا القادمة لربط التراث بالمعاصرة كمقدمة لتحقيق اهداف الامة.

واننا لنكبر موقف الاردن بقيادة جلالتكم من اجل رفع المعاناة عن شعب العراق الشقيق والوقوف معه لاقامة العدل ورفع الظلم المتمثل في استمرار الحصار على شعبه وتعريضه للهلاك رغم انه قام بكل ما طلبه منه مجلس الامن ومع ذلك استمر قرار الحصار الجائر غير المبرر على الصعيدين الدولي والانساني.

يا صاحب الجلالة،،

ان مجلس النواب الاردني يثمن عالياً غيرتكم الاسلامية في مجال الدفاع عن سمعة الدين الاسلامي الحنيف وجوهره وحقيقته حيث يحاول اعداء الامة الصاق التهم به محاولين وصفه بالرجعية والاصولية والتطرف وهو دين الحضارة والسماحة والوسطية الذي يحب الخير للجميع.

يا صاحب الجلالة،،

يسعدنا ونحن نثمن المعاني والقيم التي تضمنها خطابكم السامي حول دور مجلس النواب، ان نؤكد على ان المجلس الذي حظى بثقة الشعب الاردني سيترجم هذه الثقة العزيزة وهذه الامانة الكبرى الى مواقف وطنية تحمي مصالحه وتصون حقوقه وحقوق الامة ومقدساتها وسيشارك مشاركة رفيعة المستوى

في تحمل المسؤوليات واتخاذ القرارات التي تعبر تعبيراً اميناً عن قيم شعبنا ونبضه العربي الاسلامي وتطلعه المبارك إلى مستقبل كريم عزيز يتوافق مع مكانته الجليلة في تاريخ الانسانية.

وان مجلس النواب الاردني، نتاج الديمقراطية والشورية الاخذة في التجذر، سيظل اميناً على تعزيز خيارنا الديمقراطي ودعمه ليظل الاردن نموذجاً طيباً يحتذى ولتظل كرامة ابنائه وحقوقهم مصونة مكفولة.

وان مجلس النواب الثاني عشر وهو يبدأ دورته الاولى يطمح للقيام بمسؤوليته الدستورية في التشريع والرقابة خير قيام، ويسأل الله تعالى ان يحفظ الاردن بقيادة جلالتكم ليكون نموذجاً يحتذى للحرية والعدل والكفاية، وقلعة حصينة للامن والاستقرار وواحة خير وكرامة وعطاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : شكراً، اخواني... زملائي... اظن ان الامثل هو بعد ان قرأنا كامل الرد ان نبدأ فقرة فقرة وربما صفحة صفحة لنسمع بعض الاراء.

فليتفضل المقرر لكي يبدأ بالصفحة الاولى بدون قراءة. انما نحن في صدد مناقشة الصفحة الاولى، دكتور ابراهيم انت تستلم الموضوع يعني صفحة صفحة.

السيد المقرر : نعم... نعم... ننتقل إلى الصفحة الثانية.

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة : بالنسبة للفقرة الاولى من الرد على خطاب العرش السامي. هذه لسياسة الحكومات لسياسة الاردن لان جلالته كان يتحدث عن عهد لحكومتين كان يتحدث عن انجازات لحكومات سابقة ولاحقة وقائمة، ولذلك انا اتمنى ان تكون بياناً شاملاً لانجازات الوطن، والجهود المبذولة والخطوط العامة للسياسة الاردنية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

السيد المقرر : العبارة تقترحها ابو عصام؟

السيد عبدالرؤوف الروابدة : سيدي بدل للانجازات لانجازات الوطن والجهود المبذولة والخطوط العامة لسياسة الاردن.

دولة رئيس المجلس : تفضل الشيخ عبدالباقي.

السيد عبدالباقي جمو : الحاجة باضافة الوطن، نحن نعلم ان الحكومات وكل منجزاتها لهذا الوطن، كلمة لاغنى عنها ادخالها لايتفق مع البلاغة، اما نغير الحكومة إلى حكومات لا بأس.

دولة رئيس المجلس : الدكتور عويضة.

الدكتور محمد عويضة : لسياسات حكوماتكم، اما الوطن والاردن فمسألة اخرى غير مناسبة للسياق.

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر.

السيد المقرر : نحن الحقيقة كلمة الحكومة

تشمل (ال) اسمها (ال الجنسية) التي تشمل كل حكومات جلالة الملك، ولذلك عندما نقول الحكومة ليس معناها الحكومة الحالية، اي حكومة في ظل النظام الاردني (ال) تشملها مثل ما تقول الحمد لله (ال) تفيد المحامد كلها.

دولة رئيس المجلس : الملاحظات البسيطة سوف نناقشها في الحال اذا كان هناك تغيرات كبيرة او مهمة نرجوا من الزملاء ان يكتبوها خطياً للامانة العامة حتى تأخذها لجنة الصياغة بعين الاعتبار عند اعادة الصياغة والتصحيح.

انما مثل هذه الكلمات كلمة هنا كلمة هناك تصحيح لغوي فلا بأس ان نناقشه بدون شيء خطي، الشيخ عبدالباقي تفضل.

السيد عبدالباقي جمو : هذه (ال) جاءت للتعيين ولو كانت نكرة لكانت لكل الحكومات، اما هذا التعريف حدد ولذلك لابأس ان نقول سياسات حكوماتكم ما في مانع.

دولة رئيس المجلس : الاخ عبدالكريم وبعده عبدالرؤوف.

السيد عبدالكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس، يعني اذا قبل الاخ ابو عصام اقتراح معدل والخطوط العامة للسياسات الاردنية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

دولة رئيس المجلس : ابو عصام.

السيد عبدالرؤوف الروابدة : سيدي الرئيس : اما وقد اختلف شيخان الجليلان على تحديد (ال) هل هي (ال) جنسية ام (ال) تعريف، ولذلك من حقنا ان نفسرها، ولذلك انا اقول سيدي اترك الانجازات كما هي، للانجازات والجهود المبذولة والخطوط العامة للسياسة الاردنية على الصعيدين الداخلي والخارجي. ونرتاح بذلك من (ال) الجنسية و(ال) التعريف.

دولة رئيس المجلس : استاذ احمد القضاة.

السيد احمد القضاة : عندما نقول سياسات الحكومات، وكأننا نعتبر ان لكل حكومة سياسة مختلفة عن الحكومة الاخرى والاصل ان يكون التوجه لجميع الحكومات هو توجه خير وتوجه واحد يسعى إلى مصلحة الاردن.

دولة رئيس المجلس : الدكتور بسام.

الدكتور بسام العموش : سيدي انا اعتقد انه يجب ان تختلف اية حكومة عن حكومة اخرى، في سقف للسياسات هذا المفهوم هو ما اراده الشيخ ابراهيم اراد ان يتحدث الحمدلله انه كل الحكومات لاتفعل شيئاً، لكل حكومة لها طريقتها المفروض هكذا على الاقل، وبالتالي حتى نحترم رأي النائب عبدالرؤوف الروابدة أن نعدل كلمة الحكومات.

دولة رئيس المجلس : اخواني الواقع هذا رد على خطاب العرش، وجلالة الملك كان يذكر في الخطاب وقد قامت حكومتي ونحن

كنا نعرف انه سنة ١٩٩٣ شهدت حكومتين ولم يجدد جلالة الملك الا حكومتي، لذلك ارجو ان تأخذوا هذه النقطة بعين الاعتبار والحكومة قد لاتعني الحكومة بعينها انما هي انجاز تراكمي ما في شك وايضاً انجازات حققت عام في السنة الحالية يعني منذ بداية ١٩٩٣ وهاهي تشمل اخرين.

يعني بلاش نضيع وقت طويل على هذه الناحية نحن اذا سمحتوا هذه الملاحظات كلها يسجلها المقرر بأخذها بعين الاعتبار وستعود اللجنة بعد الظهر لاخذ هذه الملاحظات ووضعها في سياقها الطبيعي حتى ننجز العمل بسرعة، الدكتور هاشم.

الدكتور هاشم الدباس : دولة الرئيس. . . انا اعتقد ان الكلمة سياسة الحكومة منسجمة تمام الانسجام مع خطاب العرش وخصوصاً وان جلالة الملك افاد بان حكومته اي حكومة، ومن هذا المنطلق سيكون خطاب العرش هو بيان مرتكزات الحكومة ونحن سنعطي الثقة على هذا الاساس سواء كانت الحكومة السابقة او الحكومة اللاحقة، المتضمن بياناً شامل للانجازات والجهود المبذولة والخطوط العامة لسياسة الحكومة واية حكومة لاحقة تتحمل ايضاً اخطاء ومحاسن الحكومة السابقة، وشكراً.

دولة رئيس المجلس : الاخ عبدالله اخوارشيده.

السيد عبدالله اخوارشيده : تثبت الفقرة كما وردت من اللجنة الكريمة ونحسم بذلك هذا النقاش.

دولة رئيس المجلس : يا اخوان نحن سنأخذ بالاعتبار هذه النقاط وارجو ان ننتقل الى الفقرة التالية.

السيد المقرر : الصفحة الثانية.

دولة رئيس المجلس : الاخت توجان.

السيدة توجان فيصل : نحن سوف لانصحح انشاء سوف نصحح خطاب او سوف نناقش فأريد ان تعذروني انه ما سوف اقوله يتعلق بالصفحة الثانية والتاسعة ايضاً لتكرر كلمة الشورية وانا اعتقد هذه مفصل اساسي لان نحن مجلس ديمقراطي مهم جداً عندما نعرف ديمقراطية هنا جاءت مسيرتنا الديمقراطية الشورية. وقد تأتي هنا في سياقها لانه لم تكن لدينا ديمقراطية وتشكلت مجالس شورى، عينت وحلت استمع لها او لم يستمع، تأتي بالتاسعة وتأتي مثال ويقول ان مجلس النواب الاردني يعرفه بانه نتاج الديمقراطية والشورية، فالكلمة تضاف عادة اما لتعدِّل مثل ما في الديمقراطية الشورية بالمعنى، او تضاف لانها شيء مختلف، فهل يجوز ونحن مجلس ديمقراطي ان نتبنى شيء اخر نسميه والشورية، نحن لسنا بنتاج الشورية نحن نتاج الديمقراطية، والشورية للاسف هي كلمة تستعمل الان لارضاء فئة او تيار وهذا التيار لم يعطينا تفصيل ما الذي نعنيه بالشورية او الشورى، عندما اعرف ما هي الشورية اذا كانت هي الديمقراطية أنا

اقبلها، اذا اختلفت اما ان تشاور كافة الناس لكي يقرروا المشاورة الاختيارية مرفوضة ان تستشير وترفض كما كانت مجالسنا الشورية السابقة مرفوضة.

اذن هي شورية ملزمة، فاذا جاءت شورية ملزمة تأتي اما ان تشاور كل الناس وهو مستحيل بهذا العصر، او ان تشاور فئة انت تعنيها وهو مرفوض لانه غير ديمقراطي او ان تشاور من انتخبهم الشعب وهذه هي الديمقراطية فلماذا اضافة الشورية كتعديل والشورية كانها صفة اخرى ونحن مجلس ديمقراطي.

اريد ان نخرج من الالفاظ الاسترضائية الى المضمون فاذا عرف لي احد الشورى ثم قبلت بها كمجلس نيابي، وقبلت تعديلاتها التي ستطرأ على النظام الديمقراطي، عند ذلك ادرجها والا فلتستبعد ونعتمد الديمقراطية فقط لانه في مفهومي الشورية هي الديمقراطية اي مشاورة المنتخبين من الشعب، والالتزام بمشورتهم، وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً، السيد محمد الذويب.

السيد محمد الذويب : سيدي انا اقترح بالنسبة على تهنئتكم لنواب الشعب الذين يعتبرون هذه المكرمة الملكية.

دولة رئيس المجلس : بالله تحدد لنا اين.

السيد محمد الذويب : في الصفحة الثانية، الفقرة الاخيرة. لنواب الشعب الذين يعتبرون بدل ليعتبرون وكلمة نثمن اينما وردت لايكون التثمين الا لسلعة اقترح ان نقدر.

دولة رئيس المجلس : الاخ عبدالله اخوارشيدة.

السيد عبدالله اخوارشيده : شكراً دولة الرئيس . ابتداءا اثني على اقتراح الزميل الذويب اما لي ملاحظة بالنسبة لكلام الزميلة حول الشورى والديمقراطية لسنا بفقهاء باللغة العربية ولكن لم اقرأ في حياتي في القاموس العربي كلمة ديمقراطية ان هذا مصطلح سياسي ابتدع في القرون الوسطى وفرض، والكلمة الاصلية في اللغة العربية هي الشورى والشورى بمطلق معناها لغويا ليس ان استشيرك، يعني استشارتك او اثبتها فلذلك ارجو من الزميلة اعتبار ان الكلمة المثبتة في قرار اللجنة لغوياً صح ومقبولة لدي انا شخصياً.

دولة رئيس المجلس : فقط الدكتور الاخ بسام العموش، اريد ان اعطيه يناقش هذه الكلمة ثم ننتقل للاخرى الدكتور بسام.

الدكتور بسام العموش : سيدي اولاً: في هذه القاعة مكتوبة كلمة الشورى على بابين من ابواب هذا المجلس.

ثانياً : أنا مع تحديد المفاهيم لكن انا في ظني انه هذا نقاش فكري طويل يحتاج إلى قاعة تخصص خارج هذه القاعة ومستعدين نتحاور في ايها اصوب وفي ايها اشمل، ثم سيد البلاد قال سموها ما شئتم، ونحن نريد ان نسميها بهذا الاسم شكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً، الاخ محمد داودية ثم ننتقل بعد محمد إلى نقطة اخرى.

السيد محمد داودية : شكراً جزيلاً. لي سؤال هل يحق لاعضاء اللجنة، اعضاء لجنة الصياغة وانا منهم والدكتور بسام منهم ان يساهموا في النقاشات؟

دولة رئيس المجلس : ياسيدي المرة معلش. في احد ليس على كلمة الشورى على كلمة اخرى. الاستاذ عبدالعزيز.

السيد عبدالعزيز جبر : في الحقيقة انا اهيب بالاخوان جميعاً في هذا المجلس الكريم، ان لايضيعوا اوقاتهم على الفاظ وعلى اشياء اخرى لا اريد ان اناقش هذه الكلمة فانا الحقيقة اهيب باخواني بان ينظروا إلى هذا الخطاب بشمولية، هذا الخطاب انا اراه متوازناً وقد قرأت كل كلمة فيه وقرأهُ الاخوان جميعاً.

اذا كان بده يدور نقاشنا حول حكومة والا حكومات سياسية والا سياسات وغيرها سنضيع الاوقات الكثيرة والشعب يتطلب منا الكثير لذلك انا اهيب بالاخوة أن يوافقوا على هذا الخطاب بجملته وان يقول الجميع ـ ان شاء الله ـ يعني مصوتين عليه بالموافقة وانا اولهم.

دولة رئيس المجلس : بارك الله فيك. نقطة جديدة اخ حاتم؟ طيب نقطة جديدة

السيد حاتم الغزاوي : سيدي من ناحية لغوية فقط. الفقرة الثانية تقول يا صاحب الجلالة واننا نؤمن معكم، انا اعتقد ان الواو لا لزوم لها هنا التي وردت في بداية الفقرة.

دولة رئيس المجلس : الشيخ ابراهيم.

السيد المقرر : هذه الواو استئنافية اسمها. يعني فقرة جديدة واو الاستئناف ليست عطف.

السيد حاتم الغزاوي : فصل يا صاحب الجلالة.

دولة رئيس المجلس : شكراً، الاخ سليمان.

السيد سليمان السعد : شكراً، دولة الرئيس. اضافة الى ما قاله زميلي الاستاذ الشيخ عبدالعزيز انا أريد أو اطالب باختصار الوقت علينا لان هناك عمل كثير مطلوب منا، فاقترح من كان له اقتراح معين او كلمة معينة يضعها بين يدي اللجنة او بين يدي الامانة، ثم نقفل باب النقاش حول هذا الموضوع، ونصوت على قبوله اجمالاً، وشكراً.

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبدالله.

الدكتور عبدالله النسور : السطر الثالث من الفقرة الاخيرة سيدي الرئيس الكلمة الاولى، سيدي وتكريماً ليس وتكريم، خطأين لغويين سيدين لا اريد ان تقرأهم غدا امام المسامع الملكية اننا ثم قطع جملة معترضة ونحن نرفع إلى مقامكم السامي اسمى آيات الشكر والامتنان على تهنئتكم لنواب الشعب لنعتبروا، اننا لنعتبروا ليس اننا ليعتبرون ونكمل الان هذه المكرمة المليكة وسام شرف

وتكريماً، ليس وسام تكريم، يعني ليست معطوفة على المضاف اليه هي نعتبرها في خبر نعتبر التي تعمل عمل كان.

دولة رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ حمزة وثم الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد حمزة منصور : تصويب لغوي فقط، ولشعبكم الوفي الذي اوصلهم إلى هذا الموقع، لان الضمير هنا يعود على الجمع وليس المفرد، بالصفحة الثانية نفس الفقرة التي اشار اليها الدكتور عبدالله ولشعبكم الوفي الذي أوصله إلى هذا الموقع.

دولة رئيس المجلس : شكراً الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة : سيدي الرئيس، انا اعتقد ان هذه الفقرة ركيكة لغةً ومعنى، بالاضافة إلى ما أورده اخواني ايضاً تكليفاً سامياً لا مجال لها هنا، فنحن نواب ولذا فانني ارى ان تكون الفقرة قوية على الوجه التالي.

دولة رئيس المجلس : اريد ان تكتب لي ايها اذا سمحت.

السيد عبدالرؤوف الروابدة : اننا نرفع الى مقامكم السامي اسمى آيات الشكر والعرفان على تهنئة نواب الشعب لفوزهم بثقتك، فالتهنئة على الفوز بثقة الشعب معتبرين هذه اللفتة الملكية مكرمة سامية ووسام شرف يطوق اعناقنا بعهد نقطعه لجلالتكم ولشعبكم الوفي على ان نعمل بجد لايعرف الكلل واجتهاد لايقبل التواني للقيام بواجبنا الدستوري على قاعدة من التعاون والمحبة واحترام الرأي الاخر، وشكراً.

دولة رئيس المجلس : بارك الله فيك اكتبها خطياً، اذا سمحت، الدكتور مصطفى

الدكتور مصطفى شنيكات : دولة الرئيس... عندما يكون هناك اقتراح ويثّنى على هذا الاقتراح ان تأخذه بعين الاعتبار.

لقد اقترح احد الزملاء ان تناقش هذه الورقة باكملها، اختصاراً للوقت، لانه معظم المناقشات على قضايا لفظية وغيرها ارجو اختصاراً للوقت، باستمرارية هذا الوقت هذا حقيقة مضيعة لعمل المجلس، لّما يكون هناك اقتراح ويثّنى عليه ان يؤخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار بالتصويت او عدمه، وشكراً.

دولة رئيس المجلس : دكتور مصطفى، اذا اردنا ان نصدق على الورقة كما هي او على الرد معناه لايوجد نقاش، اذا اردنا ان نصدق عليها كيف نريد ان تؤخذ الملاحظات، لابد من ان نطرحه للنقاش وهناك ملاحظات قيمة، لابد من ان نأخذها بعين الاعتبار اما المهم انه الزملاء مايدخلوا في التفاصيل كثيراً ولا يكرروا الملاحظات ولايردوا على بعض يجابوا او يتكلموا في النقطة المعنية فقط. السيد المقرر.

السيد المقرر : اخواننا توفيقاً بين الاقتراحين السرعة في النقاش يعني صفحة صفحة ولانطيل في الصحفة اكثر من دقيقة، حتى نكتب الاقتراحات اذا في اقتراحات اخرى.

دولة رئيس المجلس : اخ محمد تفضل.

السيد محمد داودية : شكراً، دولة الرئيس. سيدي الرئيس، تطلب ان يزودك الزملاء بالملاحظات فما الذي سيجري في هذه الملاحظات، يجب ان يقرها المجلس ولاتقرها اللجنة بعيداً عن المجلس.

دولة رئيس المجلس : اخ محمد هذا رد يعني تؤخذ الملاحظات بمجملها بعين الاعتبار وتجري التصليحات وتعاد الصياغة في ظل ما يقرره المجلس او مايشير اليه المجلس، فهكذا يتم التعامل مع مثل هذه القضايا الطويلة اما عندما نمر على فقرة ويتم اقرارها تقر ونمشي فيها الاخ سعد.

السيد سعد هايل السرور : الحقيقة ورد في خطاب جلالة الملك يمكن صحفتان او ثلاثة يتكلم جلالته عن الانتخابات وعن ماتم وعن تأمين جو الحرية والنزاهة. والواقع دخلت اللجنة رأساً لتشكر جلالة الملك على تهنئة نواب الشعب فقط، فانا اعتقد انه لابد انصافاً ان توجد هناك جملة تشكر على الجهود التي تمت اثناء العملية الانتخابية وتأمين جو من النزاهة والديمقراطية اثناء العملية الانتخابية، واذا ارتأيت دولتك والاخوان يمكن ان نضع جملة يمكن ان نقترحها في هذا السياق، وشكراً.

دولة رئيس المجلس : السيد فرح.

السيد فرح الربضي : شكراً، دولة الرئيس. الحقيقة الملاحظة التي أوردها معالي الزميل السرور كنت اريد ان اذكرها كملاحظة عامة على الرد، لي بعض الملاحظات العامة على الرد من هذه الملاحظات ما ذكره الاستاذ السرور، ايضاً هناك ترتيب وخلط بين الايجابيات والسلبيات، الاصل ان يبدأ الاصل بالايجابيات وينتهي إلى السلبيات، ولكن اذا اخذنا مثال على ذلك ما ورد في صفحة (٣) فهو يخلط الايجابيات بالسلبيات، يعني في هنالك حاجة لاعادة الصياغة. ثم اغفل الرد موضوعاً هاماً اشار إليه جلالته وهو المظلة التي قدمها لمؤتمر السلام والجهود التي بذلتها الحكومة ولم يشر بالرد إلى هذه النقطة.

بالنسبة للانتخابات انا اؤيد ما ذكره الاخ السرور ان هنالك جهود بذلتها الحكومة، ولايعني هذا ثقة بالحكومة وانما هنا نقطة يجب ان نذكرها بالواقع، ان نشكرها على جهودها وعلى نزاهتها بادارة الانتخابات هذه امور لم تذكر بالرد بشكل عام، شكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً. الشيخ عبدالباقي.

السيد عبدالباقي جمو : الذي اعتقده وأعلمه ان الرد على خطاب العرش ليس محاكاة لخطاب العرش ونحن ضمنا هذه المعاني كلها، الا اننا لم نعد صياغة خطاب العرش بعنوان الرد على خطاب العرش نحن تحدثنا عن الانتخابات دون ان نقول انتخابات انما قلنا في الصفحة الثالثة صرح الديمقراطية التي بدأنا ممارستها في جو تسوده الحرية والعدالة، هذا تأكيد على ما يشير اليه الاخوان، ولكن اذا اردنا ان نحاكي الخطاب فسنعد رداً من

خمسين صفحة ثم الذين يعلقون على اللغة على ان، ان لايجوز ان تأتي في الجملة الواحدة مرتين نحن بدأنا الجملة واننا، قلنا لنعتبروا واننا ونحن نرفع قلنا ان نواب الامة لايعتبرون هذا لام التوكيد او لام المزحلقة لاننا التي بدأنا بها الجملة، فلا يجوز ان نقول واننا لنعتبروا مرة ثانية.

للذلك ارجو الذين يعلقون على اللغة وعلى الصياغة ان يفكروا طويلاً قبل ان يقولوا باننا صغنا خطاباً ركيكاً نحن صغنا خطاباً بلغة عربية فصحى.

ارجو ان يقدرنا الله جميعاً ان نفهمها قبل ان نعلق عليها، شكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً، الاخ حمزة.

السيد حمزة منصور : شكراً، دولة الرئيس، في رأيي قد احسنت اللجنة صنعاً حين توصلت إلى هذه الصيغة التوثيقية المهذبة في اشارتها للعملية الانتخابية ومكان التفصيل حول العملية لها او عليها هو جلسة الثقة ونتائج لجان الطعون والمقترحات المقدمة للرئاسة الجليلة ونكتفي الان بهذه العبارة المهذبة التي قدمتها اللجنة، وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً، الاخت توجان.

السيدة توجان فيصل : كتثنية على ما قاله الشيخ حمزة، لدينا ست لجان طعون وبعض الطعون ليس فقط في لجان انتخابية انها في اجراءات الدولة، لايجب كمجلس ان نعطي شهادة النزاهة قبل ان نرى النتائج.

دولة رئيس المجلس : شكراً، الدكتور محمد الزبن.

الدكتور محمد عضوب الزبن : شكراً دولة الرئيس، اود ان ابين مجرد اقتراح للزملاء الافاضل بان خطاب العرش السامي سيكون هو بيان الحكومة كما جاء بكتابها بالامس، وسوف يناقش كل كلمة في هذا الخطاب كبيان للحكومة، وانني ارى بان اقتراح الزميل عبدالعزيز جبر بان هذا الخطاب هو شامل بما قامت به اللجنة، وان جميع النقاط التي طرحت هي عبارة عن اشياء لفظية لاتغير بالجوهر شيء فانني اثني على اقتراح الزميل بالموافقة عليه وإن ارتأى احد الزملاء في فقرة معينة ان يزود الرئاسة بهذه الفقرة، وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس : شكراً دكتور، اذا سمحتوا هذه ملاحظة مهمة وبعض الاخوان ابدوا ملاحظات هامة لذلك ارجو ان نمر بسرعة ولتصحيحات بسيطة ومن لديه اقتراحات محددة يقدمها حتى تؤخذ بعين الاعتبار، لكن لابد ان نمر على الخطاب ونقره بطريقة مثلى وبسرعة، فالسيد المقرر الصفحة الثالثة اذا سمحت.

السيد المقرر : الصفحة الثالثة.

دولة رئيس المجلس : الصفحة الثالثة، الدكتور نادر.

الدكتور نادر ابو الشعر : السطر الثاني في الصفحة الثالثة، في صرح الديمقراطية التي

بدأنا ممارستها اقترح شطب بدأنا وتصبح الجملة كالتالي، في صرح الديمقراطية التي نمارسها.

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبدالمنعم.

السيد عبدالمنعم ابو زنط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس، اولاً : في الحقيقة في تاريخ الامم والشعوب والاعتزاز عند بعض الزعماء حتى بالباطل غاندي زعيم الهند الشهير كان يعتز بان يقول امام العالم بان امه البقرة تفضل امه الحقيقية، فلست ادري لماذا لانرد الامور إلى نصابها ونسمح لانفسنا بمبدأ الترقيع باستعارة الفاظ مستوردة من الخارج ولدينا الاصالة، فكما تفضل اخي قبل قليل بان الديمقراطية كلمة مستوردة فالشورى في الصفحة الثالثة مذكورة ما اتيتم الشورى هي الاصل وهي الاصالة فلاداعي لهذا الترقيع ولاداعي لهذا التقليد لان الديمقراطية حكم الشعب لنفسه، ومعنى ذلك اننا فصلنا بين السلطات الثلاث لكن الشورى فيها التشاور بين نواب الشعب وفيها التشاور بين السلطات الثلاث فهي اعم واشمل في العطاء والاداء كما اننا نتحرر من رق التقليد للا فرنج الغزاة.

ثانياً : في الصفحة (٣) وفي السطر الخامس، لبناء الدولة الاردنية العصرية المنيعة على اساس العدل والحق والمساواة.

فاقترح ان تصبح العبارة على اساس العقيدة الاسلامية والعدل والحق والمساواة.

دولة رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة : سيدي اسحب رغبتي في الكلام بعد كلام السيد الشيخ.

دولة رئيس المجلس : شكراً، السيد سمير حباشنه.

السيد سمير حباشنه : دولة الرئيس، في تكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً، عند جميعاً فقرة اقرت في اللجنة، لا ادري لماذا سقطت واين سقطت، سقطت فقرة تقول بالمعنى لست اتذكرها كما هي :

الامر الذي يتطلب ضرورة وضع رؤية وطنية اقتصادية اجتماعية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار اعادة توليف الامكانات المادية المتاحة وفق معادله اكثر جدوى واكثر عدالة، هذه الفقرة اقرت في اللجنة وسقطت في الصياغة النهائية.

فاذا سمح دولة الرئيس ان يطلب من السيد المقرر تضمينها في خطاب اللجنة.

دولة رئيس المجلس : شكراً، عيد صياغتها بالله اخ سمير وابعثها الى الامانة العامة حتى لاتضيع لانها فقرة مهمة، الدكتور عبدالحافظ.

الدكتور عبدالحافظ الشخانبه : شكراً سيدي الرئيس، انني كدت اتجاوز عن الفقرة التي اشارت لها الزميلة توجان بالرغم من حرصي على ما قالته صحيحاً وبالرغم من ان

هذا يبدو محاولة لتمرير مفاهيم غير متفق عليها بعد، نحن مجلس نيابي ديمقراطي انني بالاصل مع عدم التمسك بالشكليات بل بالجوهر، لكن اذا كان المقصود تمرير قضية من هنا وتمرير قضية من هناك فعلينا ان نتوقف ملياً لانه احد اهم اهدافنا الرئيسية ومهامنا لهذا المجلس وتحقيق النهج الديمقراطي وترجيحة.

وبالنسبة لنا ولمفهومنا ان الشورى لاتعني الديمقراطية، الشورى بالاردن يعادلها مجلس الاعيان، بينما النواب هم ناس منتخبون من قبل الشعب، لايوجد في مفهوم الشورى مثل هذا المفهوم، لذا نرجو عدم تمرير يمكن ان يلحق الضرر بمهمتنا الرئيسية.

لذلك كنت اتمنى ان لايعقب ثانية زميلنا ابو زنط على مثل هذه القضية وان يتركها للمستقبل بان نتفاهم بالحوار المستمر والطويل عن هذا المفهوم.

لذلك ياسيدي، انا اطالب التصويت على كلمة الشورية في هذا الخطاب.

دولة رئيس المجلس : اذا سمحتوا لا اسمح بانه نحن نجاوب بعض، هذا امر في مكان اخر، لن ندخل في هذه النقاشات، الاخ راتب السعود.

الدكتور راتب السعود :

بسم الله الرحمن الرحيم

نهاية الفقرة تتحدث عن مشكلة البطالة والفقر مشكلة اقتصادية، وبداية الفقرة التي تليها تتحدث عن الوضع الاقتصادي، انا اقترح ان تنتهي الفقرة في الصفحة (٣) عند كلمة جميعاً. ونبدأ بالفقرة الثانية باننا نعتقد بضرورة التوجه لرفع السوية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية للمناطق الاقل رعاية اخذين بعين الاعتبار معضلة البطالة والفقر... الخ. شكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً، الاخ سعد.

السيد سعد هايل السرور : دولة الرئيس في السطر الاول في الصفحة الثالثة هناك جملة في العمل السياسي الاردني فاصلة خطوة مباركة ولبنة اولى في صرح الديمقراطية.

انا اعتقد انه نحن لانمارس اللبنة الاولى في صرح الديمقراطية، البلد صارت مسارات طويلة في الديمقراطية.

لذلك عندي اقتراح محدد دولة الرئيس اذا سمحت لي ان نقف عند كلمة العمل السياسي الاردني ثم نبدأ جملة جديدة، وان نواب الشعب ليشكرون جلالتكم على امركم باجراء الانتخابات في وقتها المحدد بالرغم من التغيرات والتطورات المفاجئة والسريعة التي مرت بها المنطقة في جو من النزاهة والعدالة ثم نعود وتحكمهُ وشائج... الخ.

دولة رئيس المجلس : تفضل قدم لنا الاقتراح بشكل خطي اذا سمحت الشيخ ابراهيم تفضل صفحة (٤).

السيد المقرر : احب باعتباري المقرر اعبر لماذا اللجنة جمعت بين الديمقراطية والشورى

واقول لان الشعب الذي انتخبكم شعب مسلم يؤمن بالشورى كايمانه بعقيدته ولذلك عندما تكون الديمقراطية نابعة من ضمير الشعب فنكون قد وفقنا بين ما نحن فيه، واعطينا الديمقراطية عمقها الشعبي وعمقها العقائدي والذين يخافون من كلمات الاسلام هم بعيدون عن الشعب وغارقون في التبعية الغربية، وينبغي ان نحترم عقيدتنا ونحترم ديننا.

دولة رئيس المجلس : ياشيخ ابراهيم نحن نريدك مقرراً حتى تتكلم بالرد، صفحة (٤) اذا سمحتوا. السيد عبدالمنعم ابو زنط.

السيد عبد المنعم ابوزنط : المادة (٥٤) من النظام الداخلي والبند الرابع منها ينص على ما يلي:

٤ ـ الرد على قول يتعلق بشخص طالب الكلام المادة صريحة جداً.

دولة رئيس المجلس : اذا سمحت اخ عبدالمنعم، انت ابديت رأيك في كلمة ديمقراطية لا احد قاطعك ولا احد رد عليك، زميل لك ابدى رأي في موضوع الشورى مابدنا ندخل في هذا النقاش، هذه مواضيع اجتهادات لانريد ان ندخل فيها.

ارجوك... انت تكلمت عن الديمقراطية تبحبحت وتكلمت اللي اردته.

السيد عبدالمنعم ابوزنط : عدم تمكيني من الرد مخالف للنظام الداخلي وهذه سابقة خطيرة.

دولة رئيس المجلس : لا ليس مخالف، اشكرك، الاخ محمود ثم الاخ انور.

السيد محمود هويمل : شكراً دولة الرئيس انا احب ان اسأل سؤال دولة الرئيس بالنسبة لإقتراحات الزملاء هل اقرت من المجلس؟

الاقتراحات وكأنها اقرت، في اقتراحات حقيقة المجلس ـ انا اتكلم عن نفسي ـ غير موافق عليها، للذلك كأن لإقتراحات ووفق عليها من المجلس واصبحت بالصياغة.

دولة رئيس المجلس : لا... لا...
ليس كلها اخ محمود يعني اللجنة تريد ان تأخذ ما ابدي من اراء مع او ضد وتصيغها بطريقة مناسبة، ستجد اللجنة الاسلوب المناسب لوضع هذه الامور بطريقة ترضي الجميع.

وانت تتذكر المرة الماضية انت مارست (٤) مرات هذا الكلام، هكذا تم ترتيب خطاب العرش او الرد على خطاب العرش بطريقة مشابهة.

يجب ان يأخذ موافقة المجلس.

دولة رئيس المجلس : نعم، الاخ انور.

السيد انور الحديد : بما ان في مطلع السطر الاول يتحدث باسم المجلس فيجب ان ينسجم ما جاء في السطر السادس مع المجلس كما يسجل فخره واعتزازه، وليس كما نسجل فخرنا واعتزازنا، شكراً.

دولة رئيس المجلس : نعم، الست توجان في عندك نقطة نظام.

السيدة توجان فيصل : النظام الداخلي يقول ان مقرر اللجنة هو ينطق باسم اللجنة ويقدم حججها ودفاعها عما ورد في اللجنة فأنا اريد اعرف دور الشيخ ابراهيم هنا اذا كان قد نطق باسم اللجنة فعلى اللجنة ان تقدم اعتذارها للمجلس وإذا نطق شخصياً عليه ان يقدم اعتذاره لانه عندما نتناقش اولاً هو لايحق له ليس هناك ناطق باسم الله وليس هناك ناطق باسم ضمير الشعب، كلنا نواب الشعب ولايحق ان يقول لاحد منا اننا نغرق في التبعية لاننا نحاكم مصطلحات يجب ان نحاكمها ونبلورها قبل ان نضع ختمنا على مضبطة لانعرف فحواها، فبصفتي اي صفتي تكلم، اما الاعتذار من كامل اللجنة لنا وانا شخصياً من بين الذين تحدثنا في الموضوع اطلب الاعتذار، وبصفته الشخصية لانني لست غارقة في التبعية وكذلك زملائي جميعاً.

دولة رئيس المجلس : الاخ حماد.

السيد حماد ابو جاموس : دولة الرئيس، بعد مطالعة الصفحة الثالثة اجدها متوازنة وتعتبر اجمل تعبير عن منطلقات المجلس ولذلك اطالب وارجو الموافقة عليها كما جاءت شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس : هكذا حصل، الدكتور بسام.

الدكتور بسام العموش : شكراً دولة الرئيس، يعني انا أرى ان الملاحظات نوعان: ملاحظات شكلية يكتبها الاخوة للتصحيح وتسلم، والمجلس يفوض الامانة العامة بالتصحيح.

الملاحظات الموضوعية هي التي يتم فيها النقاش وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً، الصفحة الرابعة السيد المقرر.

السيد المقرر : الصفحة الرابعة.

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد.

الدكتور محمد عويضة : شكراً دولة الرئيس، في السطر القبل الاخير في الفقرة الاولى اول الكلمة: فخرنا واعتزازنا بمساهمات قواتنا المسلحة الانسانية.

ربما يكون افضل لو قلنا بالمساهمات الانسانية لقواتنا المسلحة، حتى الصفة تعود للمساهمات لا للقوات شكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً، بارك الله فيك.

اذا الصفحة الرابعة مع الملاحظات انتهينا منها. السيد المقرر.

السيد المقرر : الصفحة الخامسة.

دولة رئيس المجلس : السيد محمد الحنيطي.

السيد محمد الحنيطي : شكراً دولة الرئيس، لقد اغفل الرد دور الحسين ودور الاردن في القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني لتحقيق مصيره.

كما اغفل انجازات الحكومة الواردة في خطاب العرش، ارجو ان تصاغ فقرة لهذا المعنى، شكراً.

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر.

السيد المقرر : نحن بدأنا الاشادة بدور جلالة الحسين بالفقرة الاولى واننا اذ نشيد بجهاد الهاشميين وعميد الهاشميين جلالة الملك في المحافظة على القدس وفلسطين منذ ان اختارها الله تعالى مسرى لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

كيف اغفلنا يا اخي؟! ونكبر توجيه جلالتكم في خطابكم السامي «اننا لن نفرط اونسلم بمسؤوليتنا الدينية والتاريخية في القدس الشريف».

دولة رئيس المجلس : الاستاذ خليل.

السيد خليل حدادين : سيدي الرئيس. في الصفحة الخامسة ان القدس وفلسطين جزء من ديننا وعقيدتنا، ارجو ان يضاف لها ووطنا العربي، شكراً.

دولة رئيس المجلس : الاخ راتب.

السيد راتب السعود : انا افضل ان نعيد صياغة جلالة الملك وليس ان نقتبسه اقتباساً.

بمعنى لنكبر توجيه جلالتكم في خطابكم السامي بانكم لن تفرطوا او تسلموا بمسؤوليتنا الدينية والتاريخية في القدس الشريف مؤكدين على ثوابتنا... الخ.

دولة رئيس المجلس : صح... الشيخ ابراهيم ملحوظة مناسبة. الشيخ عبدالمنعم.

السيد عبدالمنعم ابو زنط : شكراً دولة الرئيس، في الفقرة الخامسة عندما يقال وقبلته الاولى للمسلمين ومسجدا ثالثا يشد اليه الرحال، اي ان يقول في الفقرة التي تليها، ان القدس وفلسطين جزء من ديننا وعقيدتنا.

انا أؤيد رأي الزميل النائب الذي قال بذكر الوطن العربي، لكن يعطي الوطن العربي الاسلامي، لان فلسطين هي في الحقيقة للعالم الاسلامي كله والوطن العربي يدخل ضمن ذلك، لذلك يقال الوطن العربي الاسلامي، شكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً، الاخ سمير.

السيد سمير حباشنة : تعقيب على الذي تفضل فيه الشيخ الجليل واضح لما نقول ديننا وعقيدتنا، واضح اعطينا البعد الاسلامي لهذا المعنى، جزء من ديننا وعقيدتنا وعروبتنا، بلاش الوطن العربي وعروبتنا، يعني المعنى العروبة يعني الالتزام بالعروبة اتجاه القضية الفلسطينية ان يشار اليه بعروبتنا، اما ديننا واضح ديننا الاسلامي لانقصد فيه دين اخر، شكراً سيد الرئيس.

دولة رئيس المجلس : شكراً. اخ عبدالكريم ثم الست توجان.

السيد عبدالكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس، ايضاً في نفس الفقرة ومسجداً ثالثاً تشد اليه الرحال مع الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة ومهد اخيه عيسى ابن مريم عليه السلام اقترح ان تضاف هذه الفقرة.

دولة رئيس المجلس : الاخت توجان.

السيدة توجان فيصل : اريد ان اعود إلى المادة (٧٠) من النظام الداخلي والتي تنص :

«للرئيس ان يأمر بان تحذف من محضر الجلسة الاقوال التي تترتب عليها احدى المخالفات المنصوص عنها في المادتين (٥٩ و ٦٢).

و(٦٢) هي التي اشير اليها بالاساءة للمجلس واعضاءه، فاذا احتكم العضو الى مجلس اصدر قراره في الامر دون مناقشة، اريد ان احتكم إلى المجلس وافعل هذه المادة، واريد ان تحذف ساحة الشيخ، وايضاً عملاً لاداب المجلس والاداب العامة وباداب الاسلام اصر على الاعتذار، واذا لم يتم هذا اذن نحتكم لشيء اخر غير الاداب العامة.

دولة رئيس المجلس : الاخت توجان، سنعود إلى محضر الجلسة لكي نعرف تماماً بالتحديد ما تم، لاني الصحيح لم انتبه تماماً لكل ما قيل. الشيخ ذيب.

السيد ذيب انيس : اعتقد ان ما قاله الشيخ ابراهيم زيد حول التبعية انها يأسف ان نطبق نظام الشورى لتكون شخصيتنا متميزة ولانذوب في شخصيات الامم الاخرى، ولم يقصد الاساءة الى مجلس النواب ولا الى اي من اعضاءه، وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً لك. الدكتور عبدالحافظ ثم الدكتور هاشم.

الدكتور عبدالحافظ الشخانبه : شكراً، سيدي الرئيس. بدءاً يجب ان نؤكد ان الزميل سعادة النائب المحترم مقرر اللجنة لم يكن موفقاً في رده على التساؤلات التي طرحت، وكان يجب ان يحصر رده على الدفاع عن رأي اللجنة في الرد وليس رأيه الشخصي هذه اولاً.

ثانياً : لم يكن هناك سبب للتشنج الذي بدى واضحاً على زميلنا المحترم، والذي نصب من نفسة مدافعاً عن الاسلام وكأننا لسنا مسلمون، فنحن يا اخي الكريم مسلمون مثلك بل ربما اكثر منك، هذه قضية.

القضية الثانية، عندما اثرنا قضية الشورى والديمقراطية نحن اردنا ان نضع الامور في نصابها الصحيح وان لانحمل في اي مفهوم اكثر مما يحتمل لم نقل اننا لسنا مع الشورى انا شخصياً مع الشورى واحب الشورى واحب ان يكون امر بيننا شورى، لكنني مع الديمقراطية والتي تعطينا مفهوماً اعمق وتعطينا امكانيات اكثر للمشاركة في صنع قرار حياتنا بشكل عام.

دولة رئيس المجلس : اريد ملاحظات على الصفحة الخامسة رجاءاً، يعني نريد ان نطلع من هذا الكلام لماذا تدخلونا في متاهات، يا دكتور عبدالحافظ اريد ملاحظات على الصفحة الخامسة ارجوك.

الدكتور عبدالحافظ الشخانبه : انا لدي كلمة اخيرة، ان زميلنا اساء اساءة مباشرة، وهذا ليس مطلوب مني، فعليه ان يعتذر على هذه الاساءة، والاشارة للتبعية فالتاريخ يعرف من يتبع لمن.

دولة رئيس المجلس : انا لن اسمح بالدخول في مناقشات في مثل هذا النوع، انا سأقاطع النائب اللي يدخل في مثل هذه الامور، انا اريد كلام على الرد الصفحة (٥) متفقين عليها؟ استاذ احمد ارجوكم كل الاخوان اخذوا حصتهم من الكلام انها انا لا أريد ان احول هذا المجال الان الى نقاش بينكما او بينكم. هذه امور تناقشوها في مكان اخر.

نحن نناقش الرد على خطاب العرش، الشيخ عبدالمنعم تكلم، الشيخ حمزة تكلم، الدكتور محمد عويضة تكلم، الاخ بسام تكلم. . . كثير تكلموا في هذه الامور فارجوكم نحن لانريد ان ندخل في مواضيع اخ حماد.

السيد حماد ابو جاموس : دولة الرئيس، باعتقد في الفقرة الاخيرة العمل لبناء الدولة العربية الواحدة او الولايات العربية المتحدة، وليست الولايات العربية المتحدة.

دولة رئيس المجلس : هذه بالصفحة السادسة؟

السيد حماد ابو جاموس : الصفحة السادسة الفقرة الاخيرة.

السيد المقرر : لبناء الدولة العربية الواحدة والولايات العربية المتحدة.

السيد حماد ابو جاموس : او الولايات العربية المتحدة، كلمة او.

دولة رئيس المجلس : يعني بدها دمج، الدكتور هاشم.

الدكتور هاشم الدباس : شكراً، سيدي الرئيس، في الفقرة الاولى، نقف عند العادل ونضيف دعم جلالتكم المتواصل لمنظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق هويتها لاتخاذ قرارها المستقل وتحمل مسؤولياتها التاريخية في قضيتنا المركزية والذي سيتحقق فقط حين تعود الاراضي الفلسطينية جميعها إلى اصحابها الفلسطينيين.

دولة رئيس المجلس : هل المقرر اخذ هذه الملاحظة ؟.

السيد حماد ابو جاموس : نعود نقف عند العادل ونضيف عليها.

«دعم جلالتكم المتواصل لمنظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق هويتها لاتخاذ قرارها المستقل. . .

دولة رئيس المجلس : اين تتكلم انت؟

السيد حماد ابو جاموس : هذه اضافة. . . اضافة. . .

دولة رئيس المجلس : نعم اضافة طيب، اكتبها لنا خطياً وابعثها لنا، الاخ مفلح.

السيد مفلح الرحيمي : دولة الرئيس حقيقة نحن هنا يجب ان نعمل فريق واحد، فكلنا لمصلحة الوطن ومصلحة الشعب، وكلنا يداً واحدة ـ ان شاء الله ـ للمصلحة العامة ولمصلحة الشعب الذي انتخبنا هذه النقطةالاولى اللي بدي احكيها.

النقطة الثانية في الفقرة الاولى من الصفحة السادسة، الاشارة إلى توفير المظلة للوفد الفلسطيني المشارك في عملية السلام وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً، الاخ نادر.

الدكتور نادر ابو الشعر : دولة الرئيس فيما يتعلق بالفقرة الاولى تم الربط ما بين السلام وجهود جلالة الملك وشرط اعادة الارض الفلسطينية، والواقع ان جلالة الملك دائماً يشدد على عودة جميع الاراضي العربية ولن يكون سلاماً متكاملاً، لان الامن العربي أمن شامل :

لذلك اقترح سيدي الرئيس بعد عودة الارض الفلسطينية الطهور وجميع الاراضي العربية المتحدة.

دولة رئيس المجلس : شكراً جيد، مع اخذ الملاحظات بعين الاعتبار ننهي الصفحة السادسة، الشيخ عبدالمنعم في الصفحة السادسة.

السيد عبدالمنعم ابو زنط : الصفحة السادسة نعم. شكراً دولة الرئيس. في السطر الرابع من الصفحة السادسة بعد قولة : لن يتحقق إلا حين تعود الارض العربية الفلسطينية الطهور لاصحابها وعلى رأسها مسرى النبي محمد ومهد اخيه عيسى بن مريم عليهما الصلاة والسلام.

دولة رئيس المجلس : هذه هي، الفلسطينية هي نفسه.

السيد المقرر : ذكرناها في الفقرة السابقة.

دولة رئيس المجلس : اذن الصفحة السادسة مشيت، السيد المقرر.

السيد المقرر : الصفحة السابعة.

دولة رئيس المجلس : الصفحة السابعة تفضل اخ منصور.

السيد منصور بن طريف : شكراً دولة الرئيس. ورد في خطاب العرش السامي وبعد الحديث عن جامعة الدول العربية، يؤكد توجه حكومة جلالة الملك للاهتمام بشؤون هيئة الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية والدولية وتعزيز الدور فيها، والعمل على تحقيق تشريعاتها واعادة هيكلة مؤسساتها.

ولذلك حرّي برد المجلس الكريم تأييد مثل هذاالتوجه نظراً للاهمية البالغة لهيئة الامم المتحدة وبما يعزز الدور العادل لهيئة الامم المتحدة ومؤسساتها تجاه قضايانا العادلة، وشكراً. إلى هنا.

دولة رئيس المجلس : اخ منصور ممكن تكتبها لنا وتبعثها للامانة العامة اذا سمحت، الاخ نادر.

السيد نادر الظهيرات : هل يوجد تناسق وتوافق في الصفحة الخامسة في الفقرة الاخيرة حيث اننا نطالب بدولة عربية واحدة.

وفي بداية الصفحة السادسة نطالب بتحقيق اكبر قدر ممكن من التعاون والتنسيق فلا يوجد تطابق بين النقطتين.

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبدالباقي.

السيد عبدالباقي جمو : في كلمة كتبت خطأً بدأت بتنشىء وتنشىء لا تؤدي المعنى بالمعنى الذي نريد، هذا في الخامسة، وليكون المقصد الذي تنشأ عليه اجيالنا تنشأ لاتنشىء، تنشأ.

السيد المقرر : في اي سطر؟

السيد عبدالباقي جمو : في السطر الرابع من البند الثاني الصفحة السابعة.

دولة رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ محمد عويضة.

الدكتور محمد عويضة : شكراً دولة الرئيس. يمكن الحقيقة لتنسيق اللي ذكره الزميل قبل قليل في موضوع التنسيق بين الدول العربية والوصول للدولة العربية الواحدة، ولدمج بين العبارتين بحيث في مرحلة نحن ندعو الى التنسيق لتطوير كذا وكذا لنصل إلى الوحدة، شكراً.

دولة رئيس المجلس : نعم شكراً، السيد عبدالهادي المجالي.

السيد عبدالهادي المجالي : في الصفحة السادسة.

دولة رئيس المجلس : السابعة نحن في الصفحة السابعة.

السيد عبدالهادي المجالي : في نهاية السادسة وأول السابعة يتحدث عن القضايا العربية، ولايوجد فقرة، يمكن نسيت، العلاقات الدولية ضمن اطار العالم النامي والمتقدم تحتاج إلى مزيد من التعاون والتعميم.

دولة رئيس المجلس : اعطينا ملاحظة السيد عبدالهادي.

السيد عبدالهادي المجالي : اعادة صياغة الفقرة الثانية من الصفحة السابعة.

دولة رئيس المجلس : اكتبها لنا اذا سمحت.

السيد عبدالهادي المجالي : اننا نؤيد بقوة بجهود جلالتكم في ضرورة اعادة اللحمة والتواصل إلى الخطاب العربي الذي جزأته التطبيقات السياسية خلال القرن الحالي، ليكون هذا الخطاب هو المرجعية الثابتة التي توحد منطلقاتنا وتدفعنا لمزيد من التألف والوحدة، وشكراً.

دولة رئيس المجلس : ابعثها لنا خطياً، الشيخ عبدالمنعم.

السيد عبدالمنعم ابو زنط : شكراً، دولة الرئيس. في اخر الصفحة السابعة، بما اننا ذكرنا العراق الشقيق رمز الصمود والتحدي فمن العدالة والوفاء للاخوة بين الاشقاء ان يضاف في اخر الصفحة السابعة.

وكذلك رفع الحصار عن ليبيا الشقيقة وانسحاب القوات الامريكية الغازية من الصومال العربي المسلم، ورفع الظلم عن مسلمي البوسنة والهرسك، وبذلك نكون عادلين، وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً، السيد علي ابو الراغب.

السيد علي ابو الراغب : شكراً دولة الرئيس، في الواقع ارجو ان نعود إلى الصفحة السادسة لانني انا رافع يدي منذ الصفحة السادسة.

الفقرة الثالثة تتكلم عن مما يقتضي العمل لبناء دولة عربية واحدة والولايات العربية الواحدة. انا رأيي نحذف الولايات العربية المتحدة لانه ليست مشروحة هنا.

دولة رئيس المجلس : نعم قيل ذلك، اشطبها السيد رئيس اللجنة تفضل.

السيد عبدالباقي جمو رئيس لجنة الرد على خطاب العرش : العبارة صحيحة، لان الولايات العربية المتحدة هي التي تكون الدولة العربيةالواحدة، الولايات المتحدة امريكا دولة واحدة لايجوز ان نقول او، انما هي الدولة العربية الواحدة والولايات العربية المتحدة، هذه الولايات هي التي تشكل الدولة وليست بديلاً عن الوحدة.

دولة رئيس المجلس : نعم اشكرك، الدكتور محمد الزبن.

الدكتور محمد عضوب الزبن : شكراً دولة الرئيس، الحقيقة ارى من الرئاسة انك توافق على كل فقرة تبدى من كل زميل دون اخذ موافقة المجلس وتكتب هذه الفقرة وترفع إلى المجلس، فانني ارى انه من الواجب الموافقة على كل فقرة لانه لايجوز ان نناقشها غداً قبل الخروج من هنا إلى الديوان الملكي فانني ارى من الرئاسة الجليلة انك توافق دولة الرئيس على كل فقرة ترفع إلى اللجنة لانه مجموعة فقرات كتبت من بعض الزملاء فاما ان تكتب الفقرة وتطرح على المجلس لكي توافق عليها او لا نوافق عليها.

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد انا لا اوافق ولايحق لي ان اوافق على كل ما قيل، وفي بعضه متناقض انما ستكون هناك عند الانتهاء من اخذ الملاحظات ستكون هناك آلية من المجلس للموافقة على بعض الامور فأرجوك فقط ننتظر الى نهاية الموافقة او مناقشة الرد، وثم نتكلم في هذا الامر. تفضل دكتور محمد.

الدكتور محمد عضوب الزبن : اذا كتبت من قبل احد الزملاء ان تصور وتعرض على الزملاء، اما للموافقة عليها او تعديلها او ترفض، لكن بالطريقة الحقيقة لانه كتبت مجموعة من الفقرات من الزملاء، بصراحة لا ارغب الموافقة على شيء دون ان اراه.

دولة رئيس المجلس : هي فقط للنظر فيها، وعند نهاية الجلسة سوف نناقش الآلية، السيد خليل حدادين.

السيد خليل حدادين : اعتذر عن الكلام لانه غطوها الاخوان.

دولة رئيس المجلس : السيد حاتم الغزاوي.

السيد حاتم الغزاوي : ارى ان تضاف كلمة الجائر بعد استمرار الحصار في السطر الثالث.

دولة رئيس المجلس : اخ حاتم موجودة كلمة الجائر، هي نفس الكلمة.

السيد حاتم الغزاوي : انا اقترح ان تشطب ماعداها، أن تضاف كلمة استمرار حصار جائر على شعبه وتعريضه للهلاك رغم تنفيذه لقرارات مجلس الامن جميعها مع ملاحظة ما ابداه الشيخ عبدالمنعم ان تحذف السطرين الاخرين.

دولة رئيس المجلس : الاستاذ ابراهيم.

السيد المقرر : سيدي نحن نقول رفع الظلم المتمثل في استمرار الحصار على شعبه فكلمة رفع الظلم هي معناها الجائر، يعني كأننا نكررها مرتين.

السيد حاتم الغزاوي : ياسيدي هي موجودة الجائر، لكن انا ارى ان نقدمها بعد الحصار، واننا لنكبر الموقف الاردني بقيادة جلالتكم من اجل رفع المعاناة عن شعب العراق الشقيق والوقوف معه لاقامة العدل ورفع الظلم المتمثل في استمرار الحصار الجائر على شعبه وتعريضه للهلاك رغم تنفيذه لقرارات مجلس الامن جميعاً، ويشطب ما عدا ذلك.

دولة رئيس المجلس : عرفت هو كيف عدل الجملة بشكل بسيط الاخ محمد داودية.

السيد محمد داودية : ياسيدي نحن الحقيقة وقفنا امام كلمة الجائر وبعضنا يرى انها غير معبرة تعبيراً اميناً عن هذا الحصار، يعني الجائر قد تلحق نقل موظف او فصل موظف، انما هذا الحصار يهلك الزرع والضرع كما يقولوا ويهلكوا شعبنا واطفالنا في العراق. اقترحنا اقتراح واحيل إلى المجلس، اقترحنا ان يسمى الحصار الاجرامي وهو اجرامي... واجرامي... واجرامي...

دولة رئيس المجلس : شكراً، الصفحة السابعة انتهينا منها اذا سمحتوا، الصفحة الثامنة، الشيخ عبدالمنعم.

السيد عبدالمنعم ابو زنط : شكراً دولة الرئيس، المقطع الاول من الصفحة الثامنة.

ان مجلس النواب الاردني يثمن عالياً غيرتكم الاسلامية في مجال الدفاع عن سمعة الدين الاسلامي الحنيف وجوهره وحقيقته حيث يحاول اعداء الامة الصاق التهم به محاولين وصفه بالرجعية والاصولية والتطرف وهو دين الحضارة والسماحة والوسطية الذي يحب الخير للجميع.

اقترح ان يضاف بعد هذا القول الطيب مصداقاً لقوله تعالى ﴿ وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً﴾.

دولة رئيس المجلس : اخ سليمان تفضل.

السيد سليمان السعد : هنا في الصفحة الثامنة، حيث يحاول اعداء الامة الصاق التهم به محاولين وصفه بالرجعية والاصولية والتطرف.

نعم هم يتهمون الاسلامي بالاصولية، لكن الاصولية ماذا يعني هل نحن نخشى او نخاف من كلمة اصولية؟! نحن لنا اصول اصولنا اسلامية والحمد لله.

لذا ارجو شطب كلمة الاصولية او تعريفها بمفهومهم، اما بمفهومنا نحن، نحن اصوليون والحمدلله، ونفتخر بذلك.

دولـة رئيس المجلس : السيد عبدالهادي المجالي ثم الدكتور هاشم الدباس.

السيـد عبدالهادي المجالي : شـكراً دولة الرئيس، اقترح صيـاغـة اخـرى لهذه الفـقـرة كـالتـالي : إننا نبارك انفتاح الاردن على الدائرة الاسـلاميـة ونرى ان تعـزيز التـعـاون في هذه الدائرة أمـر حيـوي، من شأنه دعم القـضيـة العـربيـة وتوثيق العـلاقـات العـربيـة الاسلامية والدفـاع عن الاسـلام في وجـه كـافـة محاولات التشويه، شكراً.

دولـة رئيـس المـجلس : شكراً، اكـتبها خطياً إذا سمحت السيد هاشم الدباس.

الدكتور هاشم الدباس : سيدي الرئيس، اول الـسطـر الـثالث، يحاول اعـداء الاسـلام ولـيس الامـة، بدل كلمـة الامـة يحاول اعـداء الاسلام الصاق التهم.

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر.

السـيد المقرر : اعـداء الاسـلام هم اعداء الامة.

دولـة رئيـس المـجلس : الدكـتور هاشم الدباس.

الـدكـتـور هاشم الدباس : لا الامـة قـد يشتم منها في الداخل والخارج.

دولة رئيس المجلس : الدكتور بسام.

الدكـتـور بسـام العموش : انـا أرى ان تبـقى العـبارة كما هي، لان النواحي الاعلامية التي تذكـر هذه المصطلحات تملأ الدنيا كلها، وانـا لا أؤيـد مـا قـالـه الاخ سليمان في شطب هذه العـبـارة، لكننا لسنا في مـعرض التفصيل مـفـهـوم الاصـولية او عدم المفهوم فأنا ارى ان تبقى العبارة كما هي، شكراً.

دولـة رئيـس المـجلس : شكراً، السـيد محمد الحاج.

الدكـتـور محمـد الحـاج : شـكراً، دولة الرئيس، انا لا اريد الكلام بل اعـتـقد ان من الخـطـأ ان اتـكـلـم لانـني عـضـو في اللجنة، ولكنني استغرب لان الكثيرين اعضاء اللجنة يضـيـفوا عبارات ويصيغوا، وكان الاجدى بهم ان يـضـعـوا هذه العـبـارات وهذه الصـيغ اثناء اجتماع الـلـجـنة امـا وقـد اقـرت اللجنة هذه الصياغة فعلى اعضاء اللجنة الا يتحدثوا ويبقى الـكلام للمـقـرر فـقط يدافع عما اقـرته اللجنة فـقط، ولا تؤخذ صياغات جديدة، وشكراً.

دولـة رئيـس المـجلس : شكراً، الشـيخ حمزة.

السيـد حمزة منصـور : شـكراً، دولة الـرئيس، عـجبت مما عـجب منه اخي محمـد الحـاج لاعـضـاء اللجنة الذين يقـدمـون صيغ جديدة الان وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً، السيد احمد كساسبة.

السيـد احمد الكسـاسبة : شكـراً دولـة الرئيس، انا اقترح اضـافـة الفـقرة التي تفضل بهـا الزمـيل ابو سـهل، اضـافـة وليس تعـديل فـقـرة يعني الفـقـرة التي وردت ان تضاف إلى الـفـقـرة الاصـليـة، يضـاف النص اللي ورد، شكراً.

دولـة رئيـس المـجلـس : شكراً السيد عبدالهادي.

السيد عبدالهادي المجالي : شكراً، دولة الرئيس، اريد ان اعـقب على ما قاله الاستاذ، لقـد قـدمت اوراق ومع الاسف لم تؤخـذ بعين الاعـتبـار ولم نـوقـع عـلى هذا الرد، واتفق في الاجـتماع ان نـقـدم اوراق ونـقـدم فـقـرات، وقـدمنا فـقـرات، وقـدمنا فقرات وشطب دون اذن مـنـا ولم نشـارك في صيـاغـة نهاية خطاب العرش. شكراً.

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر.

الـسـيـد المـقـرر : لانــك لم تحضر الجلسةالاخيرة يا ابو سهل.

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة : هذا البيان صـيـاغـة من اذا كـان اعضاء اللجان يتنصلون من انهم صاغوه، فمن صاغ هذا البيان؟

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر.

السيد المقرر : اخـوانا الحقيقة اننا اجتمعنا الاجـتماع الاول وحضره اعـضـاء الـلـجـان وناقـشنا الفقرات التي قدمت ثم بعد ذلك قلنا لا بد من صـيـاغـة جديدة لهذه الفقرات حتى تأخذ روحاً متماسكة.

وقـد قـدم اخـونا الاستاذ عبدالهادي المجالي ورقـة مـطـبـوعـة ارسـلـهـا مـع الاخ الـنـائب عـبـدالمجيـد العـزام، ولم يحضر هو شـخـصياً وغـاب عن هذه الجلسـة وناقـشنا ورقـة وقرئت وقـرأها الاسـتـاذ دولة رئيس المجلس، ثم بعـد ذلـك اتـفـقنا على البـيـان كما هو ووقـعنا على اوراقـه ورقـة ورقة.

لـكـن ابـو سـهل لم يكن مـوجـود في اخـر جلسة.

دولـة رئيـس المـجلس : الشـيخ ابراهيم ذكـرت اسمي انا، ماهي الاوراق التي اطلعت عليها؟

السيد المقرر : عندمـا حضرت إلى الجلسة الاوراق التي اطلعناك عليـهـا كانت هي الورقة التي اعدها ابو سهل.

دولة رئيس المجلس : نعم انا لم اعرف انا رأيـت امـامـكـم اوراق ونـظـرت نظرة سريعـة عليها.

دولـة رئيـس المـجلس : نـعـم هذه هي كانت الورقة التي اعدها ابو سهل.

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالهادي.

السيـد عـبدالهادي المجالي : عندمـا عقد الاجتماع لم يكن اجتماعـاً نهائيـاً كان المفروض ان يكون الاجـتماع لدراسـة الصيـاغات ويعقد اجتماع اخر، ونطلب إلى اجتماع اخر، فوجئنا بان الصياغة انتهت شكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً، انتهينا من الصـفـحة الثامنة، ننتقل إلى الصفحة التاسعة، الصـفحة الاخيرة، اخت توجان.

السيـدة توجان فيصل : نـحن الآن في سيـاق الرد على خطاب العرش ولايفصل هذا الخـطاب عن اي رد نرفـعـه إلى مـقـام جـلالة

الملك، واحد الزملاء اشار إلى ان جلالته سبق وقال سموها ما شئتم، انا لم اعترض على كلمة الشورية في الصفحة الثانية لانها تلائم الصفحة تتحدث عن مسيرتنا الديمقراطية التي جمعت مجالس متنخبة ديمقراطياً ومجالس شورى معينة باشكال مختلفة، واحد الزملاء الكرام في الكتلة الاسلامية قال اي اكد واعترف بان مفهوم الشورية او الشورى اذا اردنا ان نبحثه ليس الآن مجال بحثه يريد جلسات، اذاً نحن عندما نوافق على مفهوم يجب ان يكون قد شرح لنا ووافقنا عليه ونعتمده، ولا اعتراض عندي من سماع هذا الشرح واذا فعلاً اقتنعنا كمجلس نعتمده لكن ان نضع بصمتنا على مزمطة لانعرف فحواها بعد مهما كانت جيدة لايليق بمجلس كريم منتخب بناءاً على الديمقراطية الفقرة في الصفحة التاسعة تقول وان مجلس النواب الاردني نتاج الديمقراطية والشورية فنحن بعد لم نعرفها. عندما نعرفها نستطيع ان ندرجها وقتها نسميها ما شئنا اذا رفعناها الان بهذه الصيغة لجلالة الملك وكأننا قد قبلنا هذا لم يقدم منا نحن يقدم من فئة الشورية قبلنا مضمون هذا التقديم قبل ان يعرض علينا ونناقشه اعتقد انه لايليق بنا الآن ان نلتزم بما لا نعرف تفصيله، اقترح ان يتم التصويت على حذف هذه الفقرة، واذا الحقت لاحقاً بعد ان نتشاور في الأمر وتقنعون بوجهة نظركم لا بأس لكن ان نضعها الان ونرفعها إلى مقام جلالة الملك فهي قبول بفحوى الشورية التي لانعرف ماهي، اطلب التصويت على هذه النقطة، فمن يثني؟

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبدالمنعم، الصفحة التاسعة.

السيد عبدالمنعم ابو زنط :

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس، ان الاستفتاء على حكم شرعي نعتز به، في الصفحة التاسعة، نحن نعتز ونفتخر منذ نشأة هذا المجلس الكريم وليس منذ اليوم، فالرئة اليمنى مكتوب عليها وإمرهم شورى بينهم، والرئة اليسرى مكتوب عليها وشاورهم في الامر، فالاستفتاء على حكم الله كالاستفتاء على الصلاة وهذا محرم، اما الاستفتاء يكون على الديمقراطية الرقعة المستوردة من ديار الغرب الاستعماري، فلا يكون الاستفتاء على حكم شرعي صرح به الوحي الامين، هذه واحدة.

الثانية في الصفحة التاسعة في السطر السادس ويسأل الله تعالى ان يحفظ الاردن تغير هذه العبارة أو تعدل ان يحفظ اردن الحشد والرباط، وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً، السيد سمير حباشنه.

السيد سمير حباشنه : شكراً سيدي الرئيس، دولة الرئيس الحقيقة، يعني اخواني اعضاء المجلس، احساسي بالالم ان تكون بداياتنا بهذه الطريقة النقاش الغير موضوعي، المرتبط بتحديد مواقف مسبقة ومناكفات انا اعتقد انها سوف تضر بتشكيلنا وسوف تضر

باداتنا على المستوى الوطني والقومي والاسلامي دولة الرئيس واخواني اعضاء المجلس انا اعتقد عندما نتحدث عن الديمقراطية فنحن نتحدث عن المعاصرة، وعندما نتحدث عن الشورى فنحن نتحدث عن الاصالة، وانا اعتقد ان من يريد خير لهذه الامة عليه ان يوائم بين المعاصرة وبين الاصالة، وبالتالي نحن في اللجنة عندما وضعنا الديمقراطية والشورى هو ما ورد في الصفحة السابقة حول اعادة اللحمة والتواصل إلى الخطاب العقائدي العروبي الواحد الموحد، الخلاف ما بين الاسلام والعروبة خلاف مفتعل وظلال يجب ان لانؤسس عليه، يمكن ان نكون مسلمين ويمكن ان نكون تقدميين في نفس الوقت.

لذلك فانني اطلب واتمنى على زملائي دولة الرئيس ان نعيد النظر واقتراحي المحدد كنتاج لهذه المداخلة ان تشطب كافة المداخلات والعبارات من كل الاطراف التي ربما تحمل الاساءة للمجلس او للاخوان لبعضهم البعض، وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً اخ سمير، الدكتور مصطفى.

الدكتور مصطفى شنيكات : الصفحة التاسعة، ان مجلس النواب الاردني نتاج الديمقراطية والشورية، الحقيقة نحن لسنا نتاج الشورية، نحن نتاج الديمقراطية، والديمقراطية هي مضمون لقوانين تحكمها، فاعتقد ان الشكل والمضمون يجب ان يكونا منسجمين في هذه الفقرة اثني على كلام الزميلة توجان فيصل بشطب الشورية، وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً، السيد عبدالله العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة :

بسم الله الرحمن الرحيم

استمعنا منذ فترة طويلة الى عبارات كنت اتمنى ان لا اسمعها في هذا المجلس، وكانت فكـــــرة الشورى التي هي اصلا من اصول الحكمة في الاسلام اصبحت موضع تساؤل من قبل بعض السادة والسيدة التي تحدثت عن هذا المجال.

هذا الموضوع ليس ابتداءاً موضوع بحث في هذا المجلس وقد تحدث في هذه الفقرة اكثر من ثلاث مرات مخالفاً بذلك النظام الداخلي واستمعت دولة الرئيس إلى اكثر من شخص في هذا المجال وهو يتحدث في نفس الفقرة، وكنت اتمنى عليك ان توقف مثل هذا الكلام الذي يستهدف كما ذكر الزميل سمير حباشنه العودة إلى خلفيات سابقة والتمترس وراء افكار كنا نتمنى اننا جميعاً قد تجاوزناها وانا في بلد عربي مسلم، لايستطيع احد ابدا ان يعود إلى مسائلة اصوله وثوابته الاسلامية ارجوك دولة الرئيس ان لاتسمح بعد هذه اللحظة باي كلام من هذا القبيل، شكراً.

دولة رئيس المجلس : السيد محمد داودية.

السيد محمد داودية : شكراً دولة الرئيس، الحقيقة مصطلح الديمقراطية والشورية انا اللي كتبته لم يعني كما ذكر الاخ عبدالحافظ في بداية الحديث لم اكتبه بناءاً على ضغط ولابناءاً على طلب ايضاً كتبته قناعة مني بان هذه الصيغة صيغة ملائمة لمجلسنا ومجتمعنا، وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً، السيد عبدموسى.

السيد عبدموسى النهار : دولة الرئيس، ارى ان هذا النهج من النقاشات سيقلل من انتاجية المجلس، فلا يجوز ان يتحدث اي عضو في موضوع ما اكثر من ثلاث مرات، هذه واحدة.

الامر الثاني: اذا مررنا على قضية يجب ان لايعاد البحث فيها مرة اخرى حتى نوفر الوقت والجهد المناسب لبحث امور هامة، ولذلك انني اقترح حاليا ان نوافق على هذا الرد جملةً وتفصيلاً ويغلق باب النقاش في هذا الموضوع.

اصوات : اثني على ذلك.

دولة رئيس المجلس : اشكرك، لكن كان هناك بعض التصليحات اللغوية والمعقولة، وكان هناك بعض الآراء التي هي في موضعها. هل ثني على اقتراحك اخ عبد موسى.

السيد عبد موسى النهار : نعم ثني عليه.

دولة رئيس المجلس : اخواني هل توافقون على تبني هذا الرد من اجراء التعديلات او بعض التعديلات اللغوية والاقتراحات التي اتت في مكانها والتي ووفق عليها والتي ستعاد الى اللجنة للنظر فيها لصياغتها بشكل مناسب، موافقون؟ ارفع ايديكم اذا سمحتم.

غالبية كبيرة، شكراً لكم، السيد المقرر، اريد ان اعطي الكلام للدكتور بسام العموش.

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس، الكلمة التي اريد ان اقولها ربما قالها البعض، ولكن ارجو ان يتقبلها الاخوة مني اولاً: ارجو ان نتعاون مع بعضنا البعض بكل احترام وتقدير وبغض النظر عن كل انسان عن ميوله ورغباته، وان لايكون هناك تعامل بخلفيات مسبقة، انا لاعتقد ان هناك من يعتقد بانه ينطق باسم الله ولايتحدث هو باسم ملكوت الله، انما لكل انسان ان يعرض رأيه دون ان يجرح الاخرين، ولا اظن ان التجريح او التطاول على الاخرين سيؤدي إلى قلب الحقائق، انا اعتقد ايضاً ان اخواني نواب جبهة العمل الاسلامي يحترمون الجميع مادام محترماً لهذا البلد ولهذا الدين الذي هو دين هذا البلد كما نص عليه الدستور.

نحن يا اخوة لاننا في بداية امرنا ربما هناك امور نتيجة عدم معرفة بعضنا ببعض ربما نصطدم مع بعض في امور شكلية لكن انا اظن

مع مرور الوقت اننا سنجد انفسنا متفقين على الكثير من القضايا، ولكن ربما لا بد ان يعبر بعضنا البعض في الكثير من المسائل.

انا شخصياً اتمنى على اخواني الكرام جميعاً ال (٨٠) نائب ان لانتعامل بالخلفيات المسبقة، وان نحترم بعضنا البعض واذا كان هناك اشياء مختلف عليها لا مانع ان يلتقي نائب مع نائب او تلتقي كتلة مع كتلة للحوار فيها، وشكراً لكم.

دولة رئيس المجلس : شكراً، يا اخوان ارجو ان اشير إلى ان اجتماع الغد الساعة التاسعة للجان الدائمة اريد ان اؤكد على حضور جميع الاعضاء حتى يتمكن الجميع من انتخاب الرئيس والمقرر من جميع اعضاء اللجان.

السيد الامين العام البند التالي.

السيد الامين العام : شكراً دولة الرئيس.

٥ ـ تشكيل وفد يرافق دولة الرئيس لرفع الرد إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم، عملا باحكام المادة الرابعة من النظام الداخلي لمجلس النواب.

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على المجلس يا اخوان، ونلتقي هنا ـ ان شاء الله ـ الساعة الحادية عشرة حتى نتحرك الساعة (١٢).

السيد الامين العام البند الذي يليه.

السيد الامين العام : ٣ ـ البند الذي يليه وهو البند الذي اشرت اليه في ملحق جدول الاعمال والذي يشير إلى كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١١٠٨٤ تاريخ ١٩٩٣/١١/٢٥ والمتضمن اعتبار خطاب العرش السامي الذي القاه جلالة الملك المعظم لدى تفضله بافتتاح الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الثاني عشر بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٣ البيان الوزاري للحكومة والتي تطلب الثقة على اساسه.

وقد قمت بقراءته على السادة اعضاء المجلس الكرام.

دولة رئيس المجلس : كما تعرفون خطاب العرش ملقى امامكم او بحضوركم وموزع منذ فترة، ولذلك لانريد ان نأخذ فترة طويلة. السيد الامين العام.

السيد الامين العام : لقد قامت الامانة العامة سيدي الرئس بتوزيع الخطاب في يوم الاحتفال على السادة النواب والجمهور، وستقوم الامانة العامة مرة اخرى بتوزيع الخطاب على السادة النواب كل في صندوق بريده.

دولة رئيس المجلس : غداً ـ ان شاء الله ـ استاذ صالح يكون غداً كل الزملاء، السيد عبدالكريم.

السيد عبدالكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس، الحقيقة نقطة دستورية اريد ان اثيرها قبل ان ندخل في موضوع تحديد جلسة لمناقشة خطاب الثقة الذي ترى الحكومة انه خطاب العرش السامي.

الحقيقة بتقديري وحسب الدستور وحسب ايضاً تفسير الدستور قرار المجلس العالي رقم (٣) لسنة ١٩٩١ لاينطبق على هذه الحكومة، هذه الحكومة شكلت والمجلس الحادي عشر كان قائماً ولكنه لم ينعقد ثم نسبت بحل مجلس النواب في ١٩٩٣/٨/٤ وصدرت الارادة الملكية بنفس اليوم بحل مجلس النواب الحادي عشر كان قائماً ولكنه غير منعقد ثم حلت او نسبت بحل مجلس النواب في ١٩٩٣/٨/٤، وصدرت الارادة الملكية بنفس اليوم بحل مجلس النواب الحادي عشر، ثم سارت الحكومة في اجراءاتها واصدرت قانونا مؤقتا باجراء الانتخابات في موعدها وهي الانتخابات التي افرزت هذاالمجلس الكريم، ثم جرى افتتاح الدورة العادية الاولى لمجلس النواب لخطاب العرش السامي، هل يعتبر خطاب العرش السامي الذي القاه جلالة الملك في افتتاح الدورة، هل يعتبر بموجب المادة (٥٤) الفقرة (٣) كما تقول الحكومة في كتابها المرسل الى رئيس مجلس النواب، هل يعتبر بياناً وزاري لاغراض الثقة؟

بتقديري دستورياً لايعتبر يجب على الحكومة ان تتقدم ببيان وزاري وان تتقدم ببرنامج لهذه الغاية لان المادة (٥٤) فقرة (٣) تقول اذا كان المجلس غير منعقد او منحلاً فهي قد اوضحت بما لايدع مجال للشك، اذا كان المجلس غير منعقد يعتبر خطاب العرش السامي بياناً وزارياً لاغراض الثقة او اذا كان المجلس منحلاً، هي شكلت قبل هذاالمجلس عندما كان المجلس غير منعقد كان موجوداً دستورياً ولكنه غير منعقد ثم حل المجلس فالمادة (٥٤) فقرة (٣) تتحدث عن مجلس بعينه كما يستقرأ منها هذا جانب. الجانب الاخر العرف الدستوري ان كل وزارة تجري الانتخابات تستقيل ثم تأتي حكومة جديدة او يعاد تشكيل الحكومة نفسها ليس هذا موضوعاً، وتتقدم ببيان وزاري امام المجلس خلال شهر من تشكيلها حسب نص الدستور انا اعتقد ان هذه المادة والقرار ايضاً رقم (٣) صادر عن المجلس العالي لتفسير الدستور لاينطبق على هذه الحكومة اختصار للنقاش ولان الموضوع خلاف دستوري وقد يجد مؤيدين ومعارضين اقترح اقتراح محدد، المادة (١٢٢) من الدستور تقول للمجلس العالي حق تفسير احكام الدستور اذا طلب اليه ذلك بقرار صادر من مجلس الوزراء، او بقرار يتخذه احد مجلسي الامة بالاكثرية المطلقة، اقتراحي المحدد اطرحه للتصويت اذا وجدت من يثني عليه بان يحال الامر إلى المجلس العالي لتفسير الدستور، وشكرا سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبدالرزاق.

الدكتور عبدالرزاق طبيشات : شكراً دولة الرئيس، اثني على رأي الزميل الاستاذ عبدالكريم واضيف بان خطاب العرش يتناول حكومتين وهذه الحكومة ليس من حقها ان تعتبر خطاب العرش هو انجازاتها لوحدها، لذلك انا اؤيد رأي الاستاذ عبدالكريم واثني عليه، وشكراً.

دولة رئيس المجلس : تفضل دولة الرئيس.

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع : شكراً لمعالي الاخ العضو المحترم على حديثه عن موضوع الدستورية ولكن حتى القراءة العادية والبسيطة جداً عندما يقرأ المادة التي تفضلت بها يتضح بشكل جلي ان هذه الحكومة شُكلت والمجلس غير منعقد، ولم يكن منحلاً لكنه كان غير منعقد ولذلك في اول جلسة لمجلس النواب يجب ان نكون متمسكين بهذه المادة التي اعتبرت، فيعتبر امر وليس خياراً لهذه الحكومة ان يكون خطاب العرش هو بيانها وخطاب العرش كما هو معروف هو بيان للحكومة لانه يأتي من جلالة الملك الذي هو رئيس السلطة التنفيذية، فلذلك ارى ان الرسالة وان الطلب متوافق تمام بحرفية الدستور، وروحه، ولذلك ارجو ان لا نحتاج إلى اعادة التفسير لان هذا ايضاً جرى تفسيره سابقاً فارجوا من المجلس الكريم قبول الكتاب من رئيس الوزراء الذي يتفق مع الدستور روحا ومادة ويطلب الثقة من مجلسكم الكريم بناءاً على هذا الخطاب وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً، السيد سمير حباشنه.

السيد سمير حباشنه : يعني قدم الزميل عبدالكريم الدغمي رأي قانوني اعتقد بان به وجاهه، ويعني ان باعتباري غير قانوني ومعني في حالة التساؤل بين ما تقدم لنا هو دستوري او غير دستوري، فانا اثني بدائياً على اقتراح الزميل الدغمي بضرورة تحويل هذا القرار إلى المجلس العالي، النقطة الثانية دولة الرئيس، ان خطاب العرش السامي اذا ما اعتمد كوثيقة تأخذ الحكومة بموجبها لحصل عليها او لا لحصل علهيا، اعتقد بانه قد تناول بمجمل جوانبه او باغلب جوانبه تناول الحقب السابقة ولم يعطي رؤى للمستقبل ونحن كمجلس نواب عندما نعطي او نحجب ثقة عن حكومة انا بعتقد مهمة بين تصوراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، اذا كنا في مجال التحديد فكان على الحكومة ان تتقدم ببيان وزاري، وشكراً.

دولة رئيس المجلس : اخ سمير بالنسبة للنقطة الثانية هذا امر راجع لك ان تقيمه عندما تقيّم موضوع الثقة والحكومة فموضوع غير قانوني وغير دستوري يعني ليس خاضع لدستور او قانون، الشيخ عبدالباقي.

سماحة عبدالباقي جمو : بعد الاذان ان شاء الله

* وهنا انصت الجميع للاستماع لاذان العصر*

دولة رئيس المجلس : تفضل.

سماحة عبدالباقي جمو : دولة الرئيس اذا ربطنا بين النص والواقع بغض النظر عن مضمون خطاب العرش نرى ان النتيجة واضحة وهي انه يجوز للحكومة ان تعتبر خطاب العرش بيانا لها، بدليل النص اذا كان المجلس منحلا او غير منعقد وللحكومة ان

تعتبر خطاب العرش بياناً لها، معلوم انه لايكون هناك خطاب عرش الا بوجود مجلس نواب هذه الحكومة شُكلت والمجلس في دورته ثم حل قبل ان تتقدم الحكومة ببيانها الوزاري، لقلنا لضرورة تقييدها بالنص وان تتقدم ببيان مستقل عن خطاب العرش، اما وان هذه الحكومة شكلت والمجلس في اجازة غير منعقد ثم جرت الانتخابات وجاء المجلس فالحكم مربوط بكون هذه الحكومة جاءت والمجلس غائب غير موجود، اي ليس منحلاً انها لم يكن منعقداً، وخطاب العرش لا يمكن ان يكون حتى يتخذ بياناً للحكومة إلا بوجود المجلس ولذلك هذا الخطاب السامي يصلح ان يكون بياناً للحكومة بغض النظر عن مضمون هذاالخطاب موجهاً كان إلى حكومات وانجازات سابقة او خالياً مما على هذه الحكومة ان تتبع من سياسات داخلية وخارجية، ولذلك اقول هذا يجوز ان يكون بيان للحكومة، وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس : دولة الرئيس.

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة معالي الأخ عبد الكريم ذكر انه يطلب إحالته لمجلس العالي لتفسير الدستور والقرار رقم (٣) سنة ١٩٩١ ، في إنعقاد المجلس السابق والذي تم فيه هذا الجواب الذي ذكرناه وانني استسمح الأخوة عذراً أن أقرأه وفي التفصيل لعله هو الحسم بناءاً على طلب معالي الأخ .

بناءاً على طلب مجلس الوزراء بقراره الصادر رقم كذا . . ، اجتمع المجلس العالي من أجل تفسير الفقرة (٣) من المادة (٥٤) من الدستور وبيان ما يلي : ـ

اولاً : ما إذا كان يتوجب إعتبار خطاب العرش الذي سيلقيه جلالة الملك عند افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة بتاريخ ١/ ١٢/ ١٩٩١ . بياناً وزارياً للوزارة الحالية لغايات الفقرة (٣) من المادة (٥٤) من الدستور .

ثانياً : أم أن على الوزاره التقدم لمجلس النواب ببيان وزاري طالبة الثقة منه على أساسه .

ثالثاً : وإذا كان على الوزارة التي تتألف ومجلس النواب غير منعقد أو منحل أن تتقدم ببيان وزاري لمجلس النواب عند افتتاح دورته العادية ، فما هي المدة التي يجب عليها تقديم البيان خلالها في هذه الحالة لمجلس النواب وبخاصة إذا كان افتتاح الدورة العادية للمجلس سيتم بعد أكثر من شهر من تأليف الوزارة ، وبعد الاطلاع على كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم د/ ١/ ١٩٣٠ ، تاريخ ٢٦/ ١١/ وتدقيق نص الفقرة (٣) من المادة (٥٤) من الدستور موضوع طلب التفسير يتبين ان نصها ونقرأ النص إذا ترغبون ان نقرأه مرة أخرى المادة (٥٤) فقرة (٣) ، يترتب على كل وزارة تؤلف ان تتقدم ببيانها

الوزاري الى مجلس النواب خلال شهر واحد من تاريخ تأليفها اذا كان المجلس منعقداً وأن تطلب الثقة على ذلك البيان فإذا كان المجلس غير منعقد أو منحلاً فيعتبر خطاب العرش بياناً وزارياً لأغراض هذه المادة .

الحقيقة ما قال جوازاً وانما يعتبر ، يتضح من هذا النص انه يتوجب على الوزارة التي تؤلف أثناء انعقاد مجلس النواب ان تتقدم ببيانها الوزاري خلال شهر من تاريخها ، وأن تطلب الثقة على ذلك البيان ، وأما إذا تألفت الوزارة في غيبة المجلس بسبب كونه غير منعقد أو منحلاً فأن خطاب العرش يعتبر حكم هو البيان الوزاري الذي يتوجب على الوزارة أن تطلب الثقة على أساسه ، وعلى ذلك يكون الجواب على السؤال الأول خطاب العرش الذي سيلقيه جلالة الملك عند افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة بتاريخ كذا . . . ، يجب . . يجب وجوب . وليس جوازاً إعتباره البيان الوزاري للوزارة الحالية التي تم تأليفها بتاريخ ٢١/ ١١/ ١٩٩١ ، عندما كان المجلس غير منعقداً ، وأن تطلب الثقة على أساس هذا الخطاب .

وأما السؤال الثاني أقرأه إذا ترغبون ، وأما السؤال الثاني والثالث فإنما جاء برد على السؤال الأول يتضمن الإجابة عليهما اذا لا يتوجب على الوزارة التقدم ببيان وزاري من جهة كما لا حاجة للبحث في المهلة المشار اليها في السؤال الثالث عن طلب التفسير وهذا ما نقرره بالأكثرية بشأن التفسير المطلوب هذا كان يوم الخميس الموافق ٢٨/ ١١/ ١٩٩١ ، الواقع ٢٢ جمادى الأولى ١٤١٢ ، رئيس مجلس الأعيان و العضو العين ، وفي عين واحد كان مخالفاً .

فهذا هو الحكم فأرى من غير اللزوم أن نعود مرة أخرى أيضاً لنخالف الدستور بعد هذا النص وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : تفضل أخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس ، مع إحترامي لما تفضل به رئيس الوزراء ليس هذا الأمر الذي طرحت ، الذي تفضل فيه رئيس الوزراء موضوع بحث في المجلس السابق وكان واضحاً وقرار المجلس العالي لتفسير الدستور به واضح تمام ، نحن أمام حالة مختلفة تمام عما كانت عليه الحالة في ٢٦/ ١١/ ١٩٩١ . وقت تشكيل حكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر التي شُكلت قبل افتتاح الدورة العادية تقريباً بأسبوع فكان النقاش ، هل تقدم بيان وزاري أم خطاب العرش يعتبر وجوبياً بمقتضى الدستور ؟ هل النص الدستوري للمادة (٥٤) فقرة (٣) هل هو نص أمر يوجب أن تعتبر الحكومة خطاب العرش بياناً وزارياً أم لا فسر المجلس العالي لتفسير الدستور بأنه إما وجوبي أي أن الحكومة لا تستطيع أن تتقدم ببيان وزاري ، لكن نحن أمام حالة مختلفة تمام نحن أمام

حالة شكلت هذه الحكومة ومجلس النواب الحادي عشر كان في إجازة لم يكن أمامه الا دورة عادية وكان قد انهى آخر دورة عادية في شهر (٣) من عام ١٩٩٣ ، ثم حُل مجلس النواب بعد حل مجلس النواب تأسس مجلس جديد هذا هو المجلس الكريم الذي نحن به الآن ، هل يعتبر خطاب العرش بياناً وزارياً لأغراض الثقة بالحكومة في هذا المجلس ؟ بتقديري لا ، رئيس الوزراء يقول ان هذا الإجراء وهذا الكتاب الذي أرسله الى مجلس النواب انه إجراء دستوري صحيح وأنا أقول انه غير دستوري مع الإحترام للرأي الآخر طبعاً مطلوب أيضاً وهي نقطة مهمة وحساسة جداً وتتعلق بكل واحد في هذا المجلس ، مطلوب أيضاً قبل أن تتقدم الحكومة بالثقة وحسب نص المادة (٧٤) من الدستور ان تبين الحكومة هذه الحكومة التي حلت مجلس النواب الحادي عشر مطلوب منها ان تبين السبب المادة (٧٤) من أقرأها على حضراتكم إذا حل مجلس النواب لسبب ما فلا يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه ، وعلى الوزير الذي ينوي ترشيح نفسه للانتخاب ان يستقيل قبل ابتداء الترشيح لمدة خمسة عشر يوماً على الأقل ما النا فيها .

نحن نأخذ الفقرة الأولى ، فما بالكم اذا قامت هذه الحكومة بحل هذا المجلس ، يجب ان يعرف هذا المجلس قبل ان يباشر أعماله ، أو بمجرد ان يباشر أعماله يجب ان يعرف السبب على لسان الحكومة بكتاب خطي أو تحت هذه القبة يجب ان يعرف ما هو السبب الذي حُل مجلس النواب الحادي عشر لأجله حتى لا تستطيع الحكومة ولا أية حكومة أن تحل هذا المجلس للسبب نفسه .

إذاً نحن أمام حالة مختلفة تماماً عما قرره دولة رئيس الوزراء ، نحن أمام حالة جديدة في مجلس النواب الذي شكل في عهده انتهى ونحن أمام مجلس جديد يجب على الحكومة بتقديري دستورياً أن تتقدم ببيان وزاري ما دام الأمر خلافياً وما دام رئيس الوزراء يقول ان الأمر دستوري وعدد منا يقول غير دستوري أنا أقترح واقتراحي ثني عليه أن نحيل الأمر الى المجلس العالي لتفسير الدستور حتى يتبين اذا كان رأينا دستورياً أم رأي الحكومة بكل احترام والمجلس العالي هو صاحب القرار بهذا الشأن وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء عبد السلام المجالي : شكراً دولة الرئيس مرة أخرى ، الحقيقة المؤسف ان الموضوع نحوله الى سجال لكن لا أرى قانونية عرض المادة (٧٤) إذا حل المجلس لسبب ما فلا يجوز حل ، الا اذا كان معالي الأخ يتوقع حل هذا المجلس حتى نبين السبب الأول ، هذا غير وارد . واذا كان في ضميره موجوداً لوقته يجدد ، أرجو يا اخوان ان نتقيد بالدستور روحاً ونصاً ، المجلس يطلب منه اذا حل المجلس مرة ثانية عندما أي حكومة أو أي حكومة في حل مجلس هذا أمر غير وارد لا أصلاً ولا فرعاً ولا بصورة من الصور الا في ذهني لا تنفض جيبك يا أخي ، فأرجو ان نكون مقيدين بالدستور المادة المطروحة على المجلس الكريم هو مادة الدستورية (٥٤) الفقرة (٣) التي أوجبت علينا تقديم هذا الكتاب الى مجلسكم الموقر لأخذ الثقة بموجبه ، هذا هو الموضوع ليس الموضوع المادة (٧٤) . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الأخ عبد الله أخورشيدة .

السيد عبد الله أخورشيدة : شكراً دولة الرئيس ، أرجو ان يعذرني الاخوان في أن أضع مطالعتي كحقوقي في هذا البيان المقدم من الحكومة الجديدة ، بتقديري رغم انني لم أعاصر

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبد الله العكايلة .

الدكتور عبد الله العكايلة : شكراً دولة الرئيس ، أنا لن أدخل في دستورية الموضوع لأنني أعتقد أن اللفظ والشكل الواردة في نص المادة (٥٤) قد يكون لصالح الحكومة في عملية اعتبار خطاب العرش بياناً لأغراض نيل الثقة على أساسه . أنا أتحدث عن المضمون والمناخ السياسي للحكومة والذي سيكون هو العنصر الرئيس في خطاب السادة النواب في عملية الحوار وعلمية طرح الثقة أو منح الثقة أو عدم اعطاء الثقة .

هذه الحكومة كما ذكر الزميل عبد الكريم الدغمي ، حل مجلس النواب الحادي عشر في عهده وقد كان دستورياً في السابق ان الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها تستقيل ، وقد عدل هذا النص ثم تلى بعد ذلك تعديل قانون الانتخاب وهي مهمة تشريعية لنا فيها كلام آخر ، فأحس النواب أيضاً بأن هناك أيضاً نوع من الاعتداء من السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية الحكومة السابقة ولا أعلم كيفية التشكيل أو كيفية الدورة الأخيرة للمجلس . انما الذي فهمته الآن بأن المجلس كان قد استنفذ مدته الدستورية السابقة بالنسبة للدورة . الدورة الاجازة ، الدورة اللي كانت اجازة للمجلس وشكلت الحكومة الحالية بوقت غياب المجلس وهو منعقد ، أما بالنسبة لفقرة الحل التي تساءل عنها الزميل هذه محور حديثي الدستور حسب ما أعلم ونقيس الأمور .

الحل وقرار الحل الأصلي بيد جلالة الملك المعظم إذا رأى برغم تنسيبات أي حكومة اليه ، اذا رأى ان الظروف وحاجة البلد الى الحل فهذا لرئيس السلطات الثلاث اللي هو جلالة الملك المعظم إذا كان هناك استفسار اقترح على الزملاء حول كيفية الحل فأعتقد أنه لا يجوز إقحامه أمام نص دستوري واضح وتفسير واضح والحالتين متشابهتين بمجلسين غير منعقدين سواء في ٩١ أو في ٩٣ وهذا رأي . وشكراً .

في وقت لم تكن فيه ظروف طارئة ولا تحتمل التأجيل ، كونت قناعة سياسية أخرى ، ثم جاء الآن موعد هذا المجلس الثاني عشر وهناك كان فترة طويلة بين تشكيل الحكومة وبين انعقاد هذا المجلس ، أنا شخصياً أتمنى

كنت ولو كنت مكان دولة الرئيس لتقدمت ببيان وزاري . وأنا لا أذهب معه ما ذهب ان الأمر وجوب وان الأمر حكم ، تذكر دولة الرئيس ان دولتكم قد تقدمت ببيان لحكومتكم في الوقت الذي كان فيه في امكانكم ان تعتبروا خطاب العرش بيان لأغراض الحكومة فأنا أعتقد أن الحكومة من باب الثقة بالنفس ومن باب ان لا يقال انها اختبأت وراء خطاب العرش ومن باب أمور سياسية أخرى كنت أتمنى أن تتقدم ببيان وزاري تفصيلي لسياستها المستقبلية تطلب الثقة من هذا المجلس على أساسه ، شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع : أنا آسف جداً أن يذكر معالي الأخ الكريم ان الحكومة إعتدت على الدستور وهذا أمر غريب أن يصدر من معالي الأخ عبد الله ان الحكومة إعتدت على الدستور الحكومة لا تقبل أن تعتدي على الدستور ، وإذا اعتدت على الدستور فيجب محاكمة الحكومة أي حكومة هذه أو غيرها ، لذلك لا أرى ذلك ونحن متمسكين بالمادة الدستورية روح ونص ولذلك نقدمها بهذه الصفة فإذا قبلها المجلس قبلها لم يقبلها يمكن يسحب الثقة لا أعلم .

دولة رئيس المجلس : يا أخوان أرجو أن يبقى الحديث في النقطة التي نحن بصددها ولذلك أرجو أن لا ندخل في أمور غير هذا الأمر ، موضوع النقطة التي أثارها السيد عبد الكريم الدغمي ، دكتور عبد الله النسور ، ثم دكتور عبد الحافظ .

السيد عبد الله النسور : سيدي أنا أريد أن أتحدث في نقطتين .

الأولى : تمني معالي الدكتور عبد الله العكايلة على دولة الرئيس من منطلق الثقة بالنفس أن يتقدم ببيان وقد أوضح الرئيس بما قرأ ، وجوب الالتزام بخطاب العرش بيان للحكومة ، هذا ليس أمر جوازياً ولا علاقة له لا بالجرأة الأدبية ولا بالثقة بالنفس ولو كان الرئيس تقدم بخطاب غير خطاب العرش لرفعت يدي معارض لأن هذا مخالف للدستور ، ولذلك ما قرأه الرئيس يقول لا يجوز له في عبارة أخرى أن يتقدم ببيان آخر غير بيان العرش هذا الناحية الأولى ، الناحية الثانية أريد أن أجيب الأخ عبد الله أخو إرشيدة لأنني أخشى من أن سجلات هذا المجلس تعتبر سوابق وقرائن أن المجلس الماضي لم يكمل مدته القانونية ، المجلس الماضي مدته أربع سنوات شمسية تعد من يوم إعلام النتائج الموجود في الجريدة الرسمية الذي كان في العاشر أعتقد من ١١/٢٤ ، حتى يوم ١١/٢٤ ، أي قبل ثلاثة أيام وانما المجلس حل قبل أوانه صحيح ان

المجلس أكمل دوراته العادية الأربعة ولكنه لم يكمل الأربع سنوات شمسية، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دكتور عبد الحافظ.

الدكتور عبد الحافظ الشخانبة : شكراً سيدي الرئيس ، جرى العرف ان تشكل حكومة انتقالية مهمتها الأساسية الإشراف على الانتخابات ثم تحل هذه الحكومة أنا أعتقد أنه يجب ان نتمسك بهذا العرف لضمان ماذا لضمان حيادية ونزاهة الحكومة في علاقتها مع الانتخابات وأريد أن أسجل هنا ان هذه الحكومة أدارت الانتخابات بكفاءة عالية وحيادية ونزاهة لكن ، هل نستطيع ان نقبل ذلك مستقبلاً فيما اذا كانت الحكومة التي ستشرف على الانتخابات ستستمر إلى ما بعد الانتخابات ، كيف يمكن ان تتصرف هذه الحكومة بالانتخابات ؟ لذا هذه الحكومة عندما شُكلت بتاريخ ٥/٢٦/ ، كانت مهمتها الأساسية الاشراف على الانتخابات ، صحيح لأن الزمن كان طويل أنيط بها مهام أخرى لكن كان مفهوم ان المهمة الرئيسية لهذه الحكومة الانتخابات ، وأنا أعتقد ان هذه الحكومة قامت بالمهمة على خير وجه ومكثورة الخير ، لذا نتمنى على دولة الرئيس ونتمنى ان تشكل حكومة جديدة ليس لنا إعتراض لا على الشخص ولا على الزملاء الوزراء لكن لئلا نسجل سابقة ولئلا نسجل عرف ممكن أن يضرنا مستقبلاً ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : يا أخوان أرجو ان نبقى في نفس النقطة التي هي موضوع البحث موضوع الأعراف وموضوع نقاط أخرى هذا خارج النقاش ، أريد أن أعطي الكلمة للشيخ ذيب ثم للسيد عبد الرؤوف الروابدة .

السيد ذيب خطاب : لقد صوت على قبول الرد ولم يطرح أي إشكالية من هذا النوع قبل التصويت فطالما صوت على الرد وأن يرفع ، فلماذا الآن هذه الاشكاليات كلها ؟

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابدة : دولة الرئيس أعتقد أننا بدأنا بمناقشة الوزارة قبل قبول البند على جدول الأعمال أنا أعتقد أن ما تقدمت به الحكومة أمر دستوري وقد نختلف مع بعض زملائنا ، فأن كان لنا رأي بالأعراف الدستورية أو رأي بحل مجلس النواب السابق أو رأي بقانون الانتخاب فمكان نقاشه جلسة الثقة ، وان غداً لناظره قريب ، والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : أريد أن أعطي الكلام للسيد أحمد الكساسبة ثم نرى ماذا نفعل .

السيد احمد الكساسبة : شكراً دولة الرئيس ، يعني مع تأييدي وتثنيتي الكاملة على ما قاله الأستاذ عبد الكريم الدغمي ، لكن لي رأي حقيقة لماذا استندت حقيقة ، العودة للمادة (٥٤) تقول إذا كان المجلس منحلاً يكون خطاب العرش بياناً هذا استثناء

أما الآن فالمجلس منعقد فلماذا لا نعود الى الأصل ، يعني الأخوان مع اشارات الاستهجان خليهم يستهجنوا كما يريدون ، حتى أكمل القضية اذا سمحتم خاصة سيدي الشيخ عبد الباقي ، هذه واحدة

الأمر الثاني : خليني أتكلم عن العُرف البرلماني بناءاً على رجاء دولة رئيس المجلس ما أتكلم في استقالة الحكومة التي تشرف على الانتخابات لأن لنا رأي أيضاً ، كيف كان اشرافها على الانتخابات ، أما قول دولة الرئيس لما جاوب أخونا الأستاذ عبد الكريم مكانك تقول بأن هذه الحكومة وفي نيتها ان تحل المجلس ما الذي يمنع هذه الحكومة ان تحل المجلس ، لذلك لا بد من بيان السبب الذي حلت به الحكومة المجلس السابق حتى لا نقع باشكالية من جديد ان يحل هذا المجلس للسبب ذاته حتى نكون بمأمن كمجلس بأن تمارس علينا الحكومة الحل لذات السبب ، لذلك أنا مع مطالبة الأستاذ عبد الكريم بأن يحال الى المجلس العالي لتفسير الدستور ، وشكراً.

دولة رئيس المجلس : السيد ابراهيم شحدة ، ماشين على الدرب يا إخوان .

السيد ابراهيم زيادة : أرجو ان أبدي رأي أولاً فأنا أتكلم وقوف احترام لنص المادة (٥٥) من النظام الداخلي إلا إذا أذن السيد الرئيس بأن يتجاوزها ولا أنصح بذلك وأرجو أن أتمثلها أنا أولاً خاصة وانني أقف لأتكلم في مسألة قانونية تتعلق بأحكام النظام الداخلي وأرجو ان يتم التقيد بما يفرضه النظام إذا كان ذلك ممكناً .

أما عن المسألة المطروحة والتي ذكرتني بالذي جرى بالجلسة الأولى وكنا حتى تلك اللحظة لم نؤذن بموجب القانون والنظام بأن نتصرف كنواب لأننا لم نكن قد أدينا القسم ولا يحق لنا بموجب النظام أيضاً ان نمارس صلاحياتنا قبل أن نؤدي القسم ، والمشترك بين الأمرين هو كيف أن نعالج مسألة من المسائل فبالنسبة للنقطة الأولى وبما جرى للنقطة الأولى أناط النظام الى رئيس الجلسة المؤقت بأن يتولى انفاذ أحكام المادة الخاصة بأداء القسم ، ولا يملك أحد سواه ان يقرر فيما اذا كانت التأدية قد تمت صحيحة أو غير صحيحة ولا يجوز اطلاقاً عرض الأمر على المجلس الذي لم يكن قد اكتملت شروط تشكيله وأداءه لمهمته حتى تلك اللحظة ، وحتى لو كان ذلك قد تم فرئيس المجلس المؤقت هو الذي أنيط به بموجب الدستور ان ينفد أحكامه ليقرر هو فيما اذا كان الأمر صحيحاً أو مخالفاً لأحكام النظام وأما عن الموضوع المثار الآن والذي أقراه قبل ابداء رأيا فيه نص المادة الثالثة من النظام والتي تؤكد المعنى ذاته ، رئيس المجلس هو الذي يمثله

ويتكلم باسمه وطبقاً لإرادته ويرعى أحكام الدستور والنظام الداخلي فيه ويحافظ على أمنه، الى آخر النص وليس رئيس المجلس الوحيد الذي أناط به الدستور والقانون مهمة تطبيق أحكام هذا القانون أو ذاك ، فهناك القاضي على سبيل المثال وهناك هيئات للمحاكم فمن لا يمكن عرض قراراتها على لجنة أعلى أناط بها القانون تفسير أحكامه وتطبيقها ولنا الحق في ذلك دون أن يعترض أحد ، الا إذا كان ذلك في معرض تعديل النص الذي يخضع قراراتها لرقابة من نوع ما، أنا لا أجادل في صلاحيات المجلس بأن يتخذ قراراً بعرض مسألة ما على ديوان التفسير أو المجلس العالي ، ولكنني أقول كيف يتم ذلك، والذي يراه هو أنه اذا ما ارتأى الرئيس أن اشكالية معينة في تطبيق النص الذي أناط به القانون تطبيقه فهو الذي يعرف الأمر ليقرر المجلس فيما اذا كان ذلك ضرورياً أم لا .

أما ان يدرك نص أي قانون لجماعة مشتركين في مناقشة أحكامه في كل مرة ليرى كل منهم وجهة نظره فيه ، حتى اذا ما كان هناك اثنان يختلفان فيعرض الأمر على المجلس العالي للتفسير فهي مسألة تعني اننا لم نقطع شوطاً أبداً في أي مسألة من المسائل الا بعد ان يقرر المجلس العالي للتفسير رأيه فيه هذا أولاً .

ثانياً : ـ إذا ما كان الأمر قد عرض على المجلس العالي وهناك القرار الذي أشار اليه دولة الرئيس فلا بد من احترامه لأنه بمنزلة الدستور والقانون ولا يجوز الخوض فيه مرة أخرى ، ويجب احترام أحكامه وتطبيقها في كل الأحوال .

ثالثاً : ـ من الناحية العملية فأرجو أن يكون واضحاً ، انه إذا ما كان الدستور قد ألزم الحكومة بأن يعتبر بيانها هو خطاب العرش السامي فمعنى ذلك انها مضطرة الى ذلك ، وأن الدستور هو الذي فوت عليها فرصا ـ ان توضح نفسها وبرنامجها وهي في هذا مظلومة كمجلس النواب الذي لم يستطيع ان يناقش شيئاً لم يقرأه .

وأما اذا كانت هي التي اختارت ذلك وهو واقع في دائرة الجواز فهو أمر عليها ان تتحمل مسؤوليته لأنه بياناً تقدمه ، وبيان لا تقدمه مسؤولة أمام المجلس الموقر بأن تناقش فيه ، فحتى إذا ما كانت تملك صلاحية تقديم بياناً وامتنعت فلا يعني ذلك ان يكون المجلس عاجزاً عن ان يناقشها فيما امتنعت عنه ، وسأكون أنا أول من سيناقشها في ذلك الذي لم تقدمه ، لأنه في أهمية ما تم تقديمه ، وليس في ذلك عدوان لا على الدستور ولا على الحكومة .

رابعاً : ـ من الناحية العملية أيضاً فلا مجال لتذكر عرف أمام صراحة النصوص ، وأتمنى لكم التوفيق .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، أمامي حوالي (٩) أسماء تريد أن تتحدث ، الشيخ عبد الباقي وثم الدكتور محمد عويضة .

السيد عبد الباقي جمو : جازى الله الرئيس كل خير .

أولاً : الذي أرجوه من دولة الرئيس ان يوقف كل نائب يخرج عن الموضوع ويقحم مواضيع أخرى لأن صلاة العصر كادت أن تفوتنا .

ثانياً : ـ معظم الاخوان أدخلوا موضوع الانتخابات وموضوع حل المجلس ، وهذه أمور يستطيع النائب أن يثيرها في جلسات أخرى عن طريق سؤال أو استجواب أو في مناقشة بيان الحكومة .

الدستور والنص فيه واضح هو فرق بين القراءة وبين فقه ما يقرأ ، النص واضح اذا كان مجلس النواب منحل أو غير منعقد ، فإذا هذا لا تعني ان الأصل غير ذلك الله تعالى يقول «إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجاً فسبح» فالتسبيح جائز حتى قبل النصر ، لذلك اذا هذا لا تعني الخيار ، انما تعني وقوع أمرٍ والأمر قد وقع .

المجلس لم يكن منعقد عند تشكيل الحكومة وهو الآن منعقد ولو لم يكن المجلس موجوداً لما تفضل جلالة الملك وألقى خطابه السامي فالنص إذن الخطاب السامي الذي لا يلقى الا عند وجود المجلس ، اذاً الحكومة التي تشكلت في غياب المجلس وعدم انعقاده تعتبر خطاب العرش بياناً لها ونحن ذهبنا بعيداً وخلطنا بين الأمور ، فأرجو ان ننهي هذا الموضوع لأن النص واضح أما بالتصويت وأما بالموافقة من غير تصويت ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً دولة الرئيس .

أنا أتساءل أولاً إذا كان النص صريحاً أو يأمر أمراً أو حكماً كما تفضل دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس المجلس : يا حضرات النواب نريد أن نصوت بعد قليل نحن نريد أن نأخذ قرار ، نريد أن ننهي بعد خمس دقائق ، تفضل الدكتور محمد .

الدكتور محمد عويضة : أقول اذا كان النص صريحاً أو الأمر كما تفضل دولة رئيس الوزراء أو حكماً فلماذا بالاستناد الى التفسير المرفق من المجلس العالي لتفسير القوانين تفسير دستوري أو تشريعي هذه واحدة . فيبدو الأمر فيه اشكالية وأنا أفهم كما يفهم الزميل الأخ الدغمي انه في اشكال في هذا الأمر ، وهذه المادة قد لا تنطبق في هذه الحالة، وبالتالي أنا اثني على ما طلبه من أن تحال الى المجلس العالي .

القضية الأخرى هذه الحكومة كما ذكر أكثر من زميل شكلت لغاية محددة وقامت بهذه الحالة ، وهناك أعراف وتقاليد ، الحقيقة من حقنا أن نطالب وأن نؤكد باحترام مثل هذه الأعراف والتقاليد أما استعجال بعض الزملاء الى وصف هذه الحكومة انها قامت بنزاهة فنريد أن نذكر بما ذكر قبل قليل من أن هنالك ست لجان طعون وبالتالي لا أرى من

المناسب أن نقول أدت الحكومة مهمتها بنزاهة أو بغير نزاهة نذكر لا الايجاب ولا السلب .

دولة رئيس المجلس : حضرات النواب دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء : يعني مرة أخرى أرجو كما تفضل أحد الأخوة النواب انه ليست هذه جلسة الثقة فأرجو أن نضع الأمور في نصابها وفي حدها المعقول والمنطقي تقدمت الحكومة بذلك أخ من الاخوان يقول انها غير قابلة ، أريد تحويلها للدستور ، الأمر لكم .

أما أن نناقش الحكومة في النزاهة أو عدم النزاهة أو الاعتداء على الدستور أو اعتداء على الديمقراطية هذا أمر غير موجود الآن .

فأرجو أن يكون واضحاً في أن هذه المادة التي نقرأها وضوحها وضوح الشمس والتفسير الذي جاء ، لأنه كان هناك في اشكالية ، وجاء التفسير ليؤكد على وضوح النص ، كما أن مرة أخرى نعرضها على لجنة تفسير الدستور ! لا أرى مجال لذلك ولا أرى أن نتعرض الآن الى نقاش الحكومة في بيانها أو في خطاب العرش كبيان للحكومة سوف يأتي اليوم الذي سوف يتفضل الأخوة النواب بمناقشة ذلك ، وعرض ما يريدون عرضة دون استخدام العبارات انها نزيهة أو غير نزيهة مثل هذه الأمور .

أعتقد أنه ليس هناك الحكومة اليوم موجودة في المحاكمة ، أرجو ان يكون ذلك واضحاً للأخوة في المجلس الكريم .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الرئيس، الدكتور محمد عضوب الزبن .

الدكتور محمد عضوب الزبن : لقد مضى قرابة الساعة بالنقاش دون أن نتوصل الى نتيجة ، ولقد تفضل الزميل عبد الكريم الدغمي بنص دستوري وتفضل دولة رئيس الوزراء في بيان حول المجلس العالي للدستور للحكومات السابقة .

فهناك اقتراح محدد لدولة رئيس مجلس النواب كم أتمنى على الزميل الفاضل ان يرجىء الجلسات لجلسة قادمة يجتمع مع مجموعة من أصحاب الاختصاص باللجنة القانونية ونتوصل الى نتيجة ايجابية ، ومن ثم يكون هو الطريق الأقصر للموافقة على هذا الأمر ، لأنه ليس مجال الحديث عن الحكومة وعن نزاهة الحكومة أو عدم نزاهتها وأرجو من الزملاء التثنية على اقتراحي ، وشكراً .

دولة رئيس الوزراء : لحد الآن لم يثني أحد ، لكن باعتقد ان ننهي هذا الأمر في هذه الجلسة وقد أخذنا وقتاً طويلاً في الحديث عن هذا الأمر أنا بانتظار دقيقتين حتى بعض الاخوان اللي في الخارج يحضروا ، ولا بد أن نتعامل مع هذا الأمر لذلك مع احترامي وتقديري للاخوان اللي على قائمة الكلام ، ولكني أريد أن أطرح الاقتراح بعد قليل ، يعني يوجد اخوان خارج القاعة لذلك هناك مجال لكلمة واحدة بأعطيها للدكتور بسام العموش.

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

في الحقيقة أول شيء كل ما هو خارج عن دائرة النقاش يجب أن لا يطرح واثني على كل من قال لا مجال لنقاش النزاهة أو حتى حل المجلس هذا ليس مجال النقاش الموضوع فيه خلاف حول أن الدستور يجيز أو لا يجيز اذا كان الدستور يجيز أن تعتبر الحكومة خطاب العرش بياناً لها فليكن ، وعندئذٍ يمكن أن يبعث على انه بيان وزاري ، وإذا كان هنالك الرأي ، الأخ يقول لا يجيز فلا بد من جهة الحقيقة من أن تحسم هذا الأمر . هذه الجهة بناءاً على كلام دولة الرئيس لا بد ان نحسم الأمر اليوم فمعنى هذا اننا كل باعتبار ثقافته الدستورية سيدلي برأيه .

وإن كنت أنا شخصياً الحقيقة أشعر ان نقاش النواب بصفة عامة ولا أعمم ، بصفة عامة عندما يناقش البيان الوزاري الذي هو بالأصل خطاب عرش سيكون النقاش فيه نوع من الحرج وفيه نوع من التلطف الزائد عن ما هو مطلوب ولهذا أنا أظن انه ربما لا تكون الأمور سوية كما يجب ، أنا في ظني ان الحكومة برجالها سواء كانوا الرجال الحاليين أو غيرهم تستطيع ان تكتب بياناً وزارياً ، وأظن ان النواب الجدد هم بحاجة الى حكومة جديدة ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عوض .

الدكتور عوض خليفات : شكراً دولة الرئيس

الحقيقة أريد أن أتحدث في موضوع هو موضوع النقاش وهو دستورية اعتبار خطاب العرش بياناً وزارياً ، أذكر أن حكومة الشريف زيد بن شاكر والذي تشرفت بأن أكون فيها قد تقدمت بعرض وافٍ وجعلت خطاب العرش بياناً وزارياً بعد نقاش طويل جرى في مجلس الوزراء وقسم من الاخوة الزملاء كانوا حاضرين حول دستورية هذا الموضوع أو عدم دستورية وهل من الأجدى أن يكون خطاب العرش بياناً وزارياً للحكومة وكان رأي الأكثرية في مجلس الوزراء حبذا لو تتقدم الحكومة ببيان وزاري مستقل ولكن المجلس العالي لتفسير الدستور قد حسم الأمر وجعل خطاب العرش وجوباً بياناً وزاري للحكومة .

أما ما تفضل به بعض الأخوة حول اختباء الحكومة خلف خطاب العرش فأعتقد أن هناك خلط بين أمرين ، خلط بين الولاء لجلالة الملك الذي هو مصون من كل تبعة ومسؤولية ومنزه عن ذلك وبين الحكومة التي قال الدستور صراحة بأنها يجب ان تتقدم ببيانها الوزاري ، وتطرح الثقة بها على هذا الأساس، فعندما نتكلم في جلسات الثقة لا نتكلم ونخاطب جلالة الملك وانما نخاطب الحكومة ولا نقول خطاب العرش وانما نقول بيان الحكومة الوزاري ، فأرجو عدم الخلط بين الأمرين ، وأنا أعتقد ان ما تقدمت به الحكومة هو عمل دستوري ومسبوق بمثله في الحكومات السابقة، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، وننهي هذا النقاش عند هذا الحد وهناك اقتراح يقول بأن احالة موضوع البيان الوزاري أو تحويل خطاب العرش الى بيان وزاري لهذه الحكومة احالة الى المجلس العالي ، وهناك تثنية . وقوفاً من يوافق على هذا الاقتراح وهذا الرأي؟ وقوفاً . . . وقوفاً ؟

السيد الأمين العام : ١٧ من ٧٣.

دولة رئيس المجلس : ١٧ من ٧٣

ويعتبر اذاً الخطاب العرش البيان الوزاري ويقبل كتاب دولة رئيس الوزراء الخطوة التالية في ان نحدد موعداً للمناقشة إذا سمحتوا يوم الأحد .

السيد حمزة منصور : أسبوعين.

دولة رئيس المجلس : لا يا شيخ حمزة ، كيف أسبوعين ؟ لا أرجوكم نحن نريد أن نبدأ العمل ، أنا لا أحدد ، أنتم تحددون ولكن أرجو ان يبقى بذهنكم أن هذا المجلس يجب ان يبدأ العمل ، وهناك موازنة الدولة جاهزة كما تعرفون وقد وصلت الى المجلس .

ولذلك لجان المجلس الدائمة يجب أن تعمل في وقت قريب ، وهناك لجان طعون فأرجوكم أريد أن أحدد بالاتفاق معكم وقتاً معقولاً ، ليس غداً ولا بعد أسبوعين . دكتور محمد الزبن .

الدكتور محمد الزبن : هناك بعض المسموعات وليس بعض المعلومات أن الحكومة سوف تتقدم بالنسبة لمناقشة الموازنة الأسبوع القادم ، لأنه في الأمس معالي وزير المالية كما سمعتم قال ، فهل نعلم من دولة الرئيس بأنه سيكون هناك مناقشة للموازنة ومن ثم بعد ذلك يكون التصويت على الثقة بالحكومة !!! .

دولة رئيس المجلس مناقشة الثقة يجب ان تسبق وقد وصل قانون الموازنة الى هذا المجلس وسوف نحيله الى مجلسكم الكريم حال استكمال عمل اللجنة المالية ، شيخ حمزة .

السيد حمزة منصور : شكراً دولة الرئيس.

لا تعارض الحقيقة بين إعطاء مهلة أسبوعين لمناقشة البيان الوزاري وبين عمل المجلس ، اللجان تم تشكيلها وأي أعمال للمجلس ممكن أن يمارسها سواء نوقش البيان الوزاري أو لم يناقش . فنحن نحتاج الى وقت كافٍ لمناقشة هذا البيان . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : سوف أعطيك الوقت الكافي لكن أسبوعين طويلة ، الأخ مفلح.

السيد مفلح الرحيمي : دولة الرئيس ، أقترح يوم الاثنين المقبل لمناقشة الثقة .

دولة رئيس المجلس : الأخ عبد الرؤوف

السيد عبد الرؤوف الروابدة : سيدي الرئيس ، أنا أعتقد أنه يمكن التداخل بين جلسة الثقة ، الحديث عن الثقة ، وبين الموازنة بأن تحال الموازنة في اجتماعنا القادم مباشرة الى اللجنة المالية وستصرف عليها

اللجنة المالية ثلاثة أسابيع كحد أدنى . ولذلك أنا أقترح أن تناقش الثقة يوم الأربعاء بعد القادم ، يعني بعد عشرة أيام . . . وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع : شكراً دولة الرئيس .

شكرا للأخوة لكن أنا ملزم أن أبين للمجلس الكريم ظروف قاهرة تضطر رئيس الوزراء أن لا يكون في البلد يوم التاسع حتى العشرين أو الثاني والعشرين في أمر يهم البلد في زيارة لليابان وأمر آخر أعتقد انه في صالح هذا البلد .

فإذا ما تم موضوع الثقة قبل مثلاً يوم السبت القادم أو الأحد القادم أو أن يؤجل الى بعد العشرين من الشهر ، الأمر لكم ، أنا على استعداد لأن أقبل ، إذا تريدوا ، يوم السبت والأحد والاثنين ثلاثة أيام يمكن جيدة جداً ، أو بعد ذلك فيحدد بتاريخ متأخر ، الأمر لكم .

دولة رئيس المجلس : أيها الزملاء الكرام، ارجوكم يعني تأجيل موضوع الثقة ثلاثة أسابيع ليس في صالح الانطباع العام عن هذا المجلس ، لا يجوز تأجيل ذلك ، لماذا ؟ يعني خطاب العرض كتاب الرئاسة وصل الينا قبل يومين أو ثلاثة ومعنا حوالي الأسبوع منذ الآن للبحث في هذا الأمر ، أما أن نؤجل ذلك ثلاث أسابيع والله مش مليح للمجلس . الأخت توجان تفضلي .

السيدة توجان فيصل : أنا أتساءل كيف نبحث الآن بحث الموازنة قبل الثقة ، أنا مع الاسراع في موضوع الثقة لكن هذه الموازنة لحكومة معينة ، فهل نبدأ نتحدث عن ترتيباتها قبل الثقة وكأن الحكومة أخذت الثقة؟!!! .

دولة رئيس المجلس : تمام ، هذه نقطة مهمة جداً لأن يجب على وزير المالية أن يقدم الموازنة بخطاب لهذا المجلس الكريم ، ولا نريد أن يقدمه قبل أن نبدأ مناقشات الثقة ، هذه نقاط مهمة يا اخوان .

لذلك يوم الأحد القادم هو يوم مناسب ، معنا ثمانية أيام ابتداءاً من هذا اليوم ، أرجو أن توافقوا يا اخوان ، يوم الأحد القادم يكون «٩٣/١٢/٥» .

الدكتور عبد الله العكايلة : فيه سفرة اضطرارية عند مجموعة منا ، لا نستطيع .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبد الله النسور.

الدكتور عبد الله النسور : أنا أتفهم تماماً رغبة دولتكم بتحسس آراء الاخوان حول الموعد المناسب ، هذا عمل ديمقراطي أثمنه لدولة الرئيس ، رئيس مجلس النواب . ولكن النظام الداخلي يعطيكم شخصياً وحصراً دون تصويت أن تضع جدول أعمال المجلس وليس لنا من حق الا ان نعلم عن رغبة لكم ولكن القرار لك ، فأرجو أن لا تتوجه الينا بالتصويت لأنك بذلك ستخالف النظام الداخلي ، وأنا هنا أعود الى المادة السادسة من النظام . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : أقرر عقد جلسة الثقة يوم الأحد القادم في ٥/ ١٢/ ٩٣ . وسوف نفتح سجلاً منذ الآن في الأمانة العامة لمن يريد أن يلقي كلمات الثقة ، يعني أن تكون جاهزة حتى لا نفاجأ أن فلان يبدأ أولاً وفلان ثانياً . نبدأ حسب سجل سيفتح في الأمانة العامة .

السيد الأمين العام : ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم جميعاً وترفع الجلسة .

ـ انتهت الجلسة ـ

أمين عام مجلس الأمة	دولة رئيس المجلس
صالح الزعبي	طاهر المصري